



البنك المركزي العراقي

Central Bank of Iraq

مجلة الدراسات النقدية والمالية
Journal of Monetary and Financial
Studies

مجلة علمية نصف سنوية
يصدرها البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

العدد السادس
كانون الأول ٢٠١٩

مجلة الدراسات النقدية والمالية

• هيئة التحرير:

الاستاذ علي محسن العلق	محافظ البنك المركزي العراقي
د. منذر عبد القادر الشيلخي	نائب محافظ البنك المركزي العراقي
د. محمود محمد داغر	مدير عام دائرة العمليات المالية وإدارة الدين
السيدة جنان إسماعيل البيروتي	مدير عام دائرة الإحصاء والأبحاث

• المتابعة الفنية:

دائرة الإحصاء والأبحاث
المكتب الإعلامي

• العدد السادس: كانون الأول – 2019.

• الآراء الواردة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن سياسة البنك المركزي وإنما تمثل آراء الباحثين.

افتتاحية العدد

تتمحور اهداف البنك المركزي العراقي على قضايا الاقتصاد الكلي بما فيها الاستقرار النقدي، استقرار الأسعار وعلى تحقيق الأهداف الكلية عن طريق المحافظة على الاستقرار المالي ونظام المدفوعات وعمل النظام المصرفي بانسيابية على نطاق واسع، لتحقيق ابعاد متعددة الأهداف والمهام استجابة للتطورات والتحديات التي شهدتها الصيرفة المركزية في دول العالم، بما يعزز الدعم للقطاعين العام والخاص من خلال تمويل المشاريع ولخلق فرص العمل لفئات المجتمع كافة.

ضمن العدد السادس من مجلة الدراسات النقدية والمالية عدد من الأبحاث والدراسات التي تم اختيارها بعد اجتيازها لإجراءات التقييم العلمي من قبل خبراء مختصين، والتي هي ذات صلة مباشرة بالوضع الاقتصادي العراقي، املى ان ترفد صانعي القرار والمختصين والباحثين بالأثر الايجابي للتنمية الاقتصادية في العراق.

EDITORIAL OF SIXTH ISSUE OF MONETARY AND FINANCIAL STUDIES MAGAZINE

The objectives of the Central bank of Iraq are centered on Macroeconomic issues including monetary and price stability , also on achieving the overall objectives through maintaining financial stability , payment system and smooth run of the banking system on a large scale to achieve multi – dimensional objectives and tasks to respond to developments and challenges witnessed by Central banking in countries of the world, in a manner that enhances support for public and private sectors through financing projects and create job opportunities to all segments of the society.

The sixth edition of the Journal of Monetary and Financial Studies Included a number of studies and researches that were chosen after passing scientific evaluation procedures by specialized experts, those researches are of direct connection with the Iraqi economic condition, hoping that it will supply decision makers and researchers with a positive effect for economic development in Iraq.

محتويات العدد

الصفحة	إسماء الباحثين		الموضوع	التسلسل
	من	الى		
22	1	د. عمار حمد خلف	سياسات الحيلة الكلية ودورها في تقليل المخاطر النظامية وضمان الاستقرار المالي	1
43	23	حسين علي محمد	الانتشار المصرفي ودوره في تقديم الخدمة المصرفية باستخدام محافظة البصرة نموذجاً	2
56	44	أمجد جاسب عبد الرزاق	الائتمان النقدي لمجموعة من المصارف العاملة في محافظة البصرة لعام 2016-2017	3

سياسات الحيلة الكلية ودورها في تقليل المخاطر النظامية وضمان الاستقرار المالي

م. مدير عام /البنك المركزي العراقي

د. عمار حمد خلف

المخلص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل تطور سياسات الحيلة الكلية التي انتشر استخدامها بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008 ومدى إمكانية تطبيق بعض أدواتها في العراق للمحافظة على الاستقرار المالي وتقليل المخاطر النظامية. وقد وجد البحث بأن العراق بدء بتطبيق بعد أدوات سياسة الحيلة الكلية مثل نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر وقيود على منح الائتمان كنسبة من الودائع. وما يزال الطريق طويل امام البنك المركزي العراقي لتبني عدد أكبر من أدوات سياسة الحيلة الكلية. وأن التطبيق الواسع لسياسة الحيلة الكلية يعني دعماً أكثر للاستقرار المالي من خلال بناء منظومة تحوطية متكاملة تحمي النظام المالي من الصدمات غير المتوقعة.

Abstract:

The paper aims to analysis the evolution of macroprudential policy which used widely after the global financial crisis of 2008 and the ability of the Iraqi monetary authorities to apply some instruments of macroprudential policy in order to maintain the financial stability and reducing the systemic risks. The paper finds that Iraq begun to apply some of the instruments of macroprudential policy such as LCR, NSFR and caps on loans to deposits ratio. The Central Bank of Iraq has long way to adopt more instruments of macroprudential policy which means provide more support to financial stability.

المقدمة:

منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008 بدأت البنوك المركزية حول العالم بإضافة سياسات التحوط الكلية إلى ترسانتها الرقابية لمراقبة وتقليل المخاطر النظامية وضمان الاستقرار المالي. أذ أنه لا يوجد شك اليوم بأهمية وجود قطاع مالي مستقر يؤدي وظائفه بشكل كفوء لدعم نمو النشاط الاقتصادي الحقيقي وتقليل الفقر وتعزيز الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

على الرغم من ظهور سياسات الحيطرة الكلية منذ السبعينات من القرن الماضي، ألا أن توسع نشاط النظام المالي وتشابكه المعقد مع القطاع الحقيقي وتحرره وتكرار الأزمات المصرفية، جعل من الضروري متابعة أداء ذلك النظام وضمان سلامته باستخدام أدوات مختلفة ومنها سياسات الحيطرة الكلية. بالإضافة إلى حدوث الأزمة المالية العالمية لعام 2008 التي أعطت لسياسات الحيطرة الكلية زخماً قوياً للظهور والتطبيق من قبل البنوك المركزية لضمان الاستقرار المالي وتقليل المخاطر النظامية systemic risk في الاقتصاد.

كشفت الدراسات بأن وجود مؤسسات مالية سليمة ليس كافياً، وأن وجود إطار أوسع للحفاظ على استقرار النظام المالي ككل يُعد ضروري، وبالتالي فإن البنوك المركزية بحاجة إلى سياسات الحيطرة الكلية لتحقيق ذلك الهدف. وأن سياسات الحيطرة الكلية تتألف من نطاق واسع من الأدوات المدعومة بإجراءات مؤسسية ملائمة تدير عملية تطبيقها، وأن سياسات الحيطرة الكلية تركز أكثر على النظام المالي ككل بدلاً من المؤسسات المالية بشكل منفرد على الرغم من أهمية سلامة المؤسسات المالية. وأن تزايد المخاطر النظامية شجع البنوك المركزية للحفاظ على الاستقرار المالي من خلال تطبيق سياسة الحيطرة الكلية. وأن عدد الدول التي استخدمت سياسة الحيطرة الكلية في تزايد مستمر.

يهدف هذا البحث إلى استعراض سياسة الحيطرة الكلية بشكل عام ومن ثم استعراض أهم أدوات تلك السياسة المستخدمة في العراق بالإضافة إلى توضيح إمكانية وأهمية استخدام بعض الأدوات مثل نسبة القيمة للقرض ونسبة الدين للدخل في العراق.

وأن المشكلة التي يتناولها البحث هي أن انخفاض حجم الائتمان يعرقل التنمية الاقتصادية وفي ذات الوقت فإن نمو الائتمان بمعدلات مرتفعة قد يخلق مشاكل مصرفية وعدم استقرار مالي (أزمات مالية)، لذلك فإن تنظيم حجم الائتمان باستخدام سياسة الحيطرة الكلية وبما يلائم الظروف الاقتصادية يجعل من سياسة الحيطرة الكلية تلعب دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار المالي.

كما يسعى البحث إلى اختبار الفرضية والتي تنص على أن استخدام سياسة الحيطرة الكلية يساهم في تنظيم حجم الائتمان في الاقتصاد بما يضمن تحقيق الاستقرار المالي.

سيتناول البحث أولاً الإطار المفاهيمي لسياسات الحيطرة الكلية والمخاطر النظامية، وثانياً سياسات الحيطرة الكلية المطبقة دولياً، وثالثاً اتجاهات الائتمان النقدي في العراق، والقسم الرابع أستعرض مؤشرات الحيطرة الكلية المطبقة في العراق، والقسم الخامس تناول بعض مؤشرات الحيطرة الكلية القابلة للتطبيق في العراق، ومن ثم القسم السادس تناول أهم الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: الإطار المفاهيمي:

1- مفهوم سياسات الحيلة الكلية Macroprudential Policies Concept:

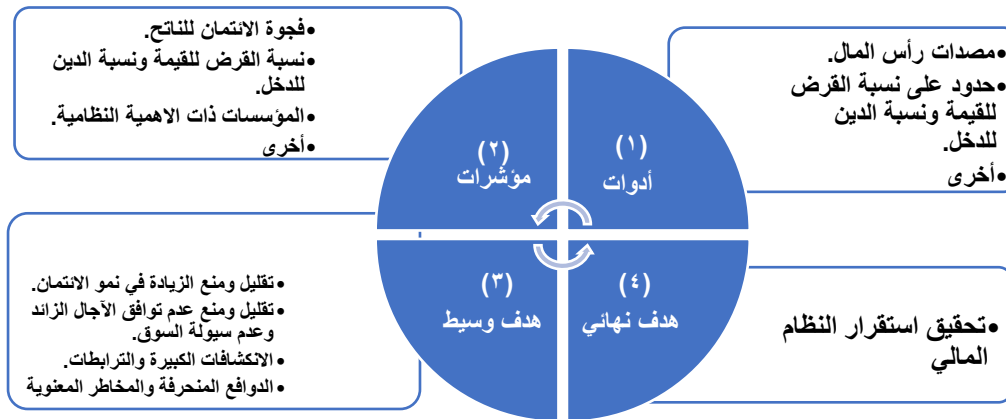
لا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه لسياسات الحيلة الكلية في الأدبيات، ولكن المفهوم الشائع لها هو استخدام إجراءات تحوطية للسيطرة على المخاطر التي إذا تحققت سيكون لها تأثير كبير على النظام المالي وعلى الاقتصاد الحقيقي بشكل كامل، وأن هذه المخاطر تسمى بالمخاطر النظامية (Orsmond and Price, 2016).

ويشير Altunbas et al بأن سياسات الحيلة الكلية مصممة لتحديد وتخفيف المخاطر التي تهدد استقرار النظام المالي وبالمقابل تقلل من التكاليف الاقتصادية الناتجة عن تدهور الخدمات المالية التي تعتمد عليها الاسواق المالية مثل توفير الائتمان والتأمين وخدمات تسوية المدفوعات. ويعرف محافظ البنك المركزي الروماني سياسات الحيلة الكلية بأنها المؤشرات التي تضمن سلامة النظام المالي أو تمنع فقدان السيطرة على المشاكل في جزء معين من النظام المالي (Tomuleasa, 2015, p 645). ويعرفها (Viñals, 2011) بأنها السياسات المستخدمة لتجنب الصدمات في الاقتصاد. ويشير (Clement, 2010) إلى أن سياسات الحيلة الكلية تتميز عن السياسات الكلية ليس فقط من خلال المرونة وانخفاض الكلفة، ولكن من خلال بعدين الأول زمني time dimension والآخر مقطعي cross-sectional dimension وهذا يحدد الاختلاف بين سياسات التحوطية الكلية والجزئية من خلال الاهداف والآليات وأدوات الانتقال.

2- استراتيجية سياسات الحيلة الكلية:

أن إطار عمل استراتيجية سياسات الحيلة الكلية يتضمن ربط أهداف هذه الاستراتيجية بالمؤشرات والأدوات المستخدمة فيها. أن استراتيجية عمل سياسة الحيلة الكلية تتضمن هدف نهائي وأهداف وسيطة وعدد من المؤشرات والأدوات، أذ أن المؤشرات تساعد في تحديد المخاطر وتقييم شدتها، بينما الأدوات تساعد في منع المخاطر والنقليل من حدتها في حال حدوثها. وهذه الاستراتيجية موضحة بالشكل (1) الآتي:

الشكل (1) استراتيجية عمل سياسات الحيلة الكلية

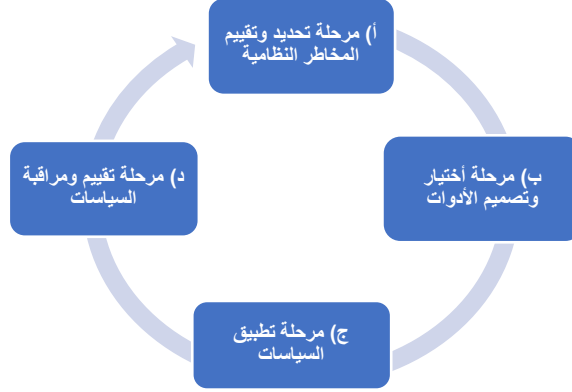


المصدر: إعداد الباحث.

3- مراحل سياسات الحيلة الكلية:

لغرض نجاح سياسات الحيلة الكلية في تحقيق هدفها النهائي لابد من مرورها بالمراحل الأربعة التالية والموضحة بالشكل (2):

الشكل (2) مراحل تنفيذ سياسات الحيلة الكلية



Source: European Systemic Risk Board (2018), The ESRB Handbook on Operationalising Macro-prudential Policy in the Banking Sector, p 14, available at: https://www.esrb.europa.eu/pub/pdf/reports/esrb.report180115_handbook~c9160ed5b1.en.pdf

أ) مرحلة تحديد وتقييم المخاطر النظامية: يتطلب في هذه المرحلة قيام البنك المركزي باختيار مؤشرات محددة وفعالة لتحديد المخاطر الموجودة والناشئة. وهذه المرحلة تتطلب أيضاً توفر بيانات متنوعة وجيدة بسبب تنوع أوجه المخاطر النظامية في النظام المالي.

ب) مرحلة اختيار وتصميم الأدوات: تتطلب هذه المرحلة من البنك المركزي بناء قاعدة بيانات، كما تتطلب تصنيف المؤشرات المستخدمة بواسطة الأهداف الوسيطة والذي يساعد على تصنيف المخاطر والأدوات إلى أنواع مختلفة. وفي هذه المرحلة يكون للمناقشة في اختيار الأدوات الملائمة قد ترتأي الجهة التي تقوم بهذه المرحلة بالاستعانة بأراء الخبراء في هذا المجال لأهميته.

ج) مرحلة تطبيق السياسات: تتطلب هذه المرحلة من البنك المركزي توفير أدوات ذات نوعية جيدة من خلال التوقيت المناسب للاستخدام وقدرتها للتواصل مع الأدوات الأخرى. أن أدوات الحيلة الكلية تهدف الى منع تعاضم المخاطر النظامية وبالتالي فإن تنفيذ الادوات في وقت حدوث الازمات وعدم الاستقرار يؤثر سلبياً على فاعلية الادوات التحوطية، اي ان التوقيت الملائم في استخدام الاداة المناسبة مهم جداً لمنع تراكم المخاطر.

د) مرحلة تقييم ومراقبة السياسات: هذه المرحلة تتطلب من البنك المركزي مراجعة سياساته التحوطية بشكل منتظم لتحديد فيما إذا كان تغير مستوى المخاطر وهل يحتاج الى إعادة تقييم ام لا، والمؤشرات هي مصدر رئيسي في هذه الحالة وتسمح باستمرار مراقبة بعض المخاطر المهمة.

أن المراحل الأربعة المذكورة انفاً تعمل دون توقف، وأن مؤشرات الحیطة الكلية مهمة في كل هذه المراحل الأربعة، كما أن هذه المراحل مترابطة فيما بينها ولا يمكن النظر إلى أي واحدة منها بمعزل عن المراحل الأخرى. لأنه لا يمكن اقتراح أو استخدام أي مؤشر من مؤشرات سياسة الحیطة الكلية دون معرفة الهدف الذي سيحققه والذي يتجسد في تقليل المخاطر النظامية.

4- تطور سياسات الحیطة الكلية:

على الرغم من استخدام مصطلح الحیطة الكلية يعود لعقد السبعينيات من القرن العشرين إلا أن استخدامه توسع في أعقاب أزمة جنوب شرق آسيا 1997-1998 ولغرض منع الازمات المالية وتعزيز الاستقرار المالي العالمي قام صندوق النقد الدولي بالتعاون مع المؤسسات الدولية والسلطات المحلية ببناء مؤشرات الحیطة الكلية macroprudential indicators لمنع الازمات المالية المستقبلية وتضمن سلامة واستقرار الانظمة المالية، وأن تلك المؤشرات قسمت إلى نوعين الأولى وتسمى مؤشرات الحیطة الجزئية الإجمالية Aggregated Microprudential Indicators والتي أكدت وبشكل كبير على أهمية ضمان سلامة المؤسسات المالية التي تعد النواة الأساسية لتحقيق سلامة واستقرار النظام المالي ككل من خلال استخدام بعض المؤشرات مثل نسبة كفاية رأس المال، جودة الأصول، سلامة الإدارة، جودة الربحية والعوائد، جودة السيولة، والحساسية لمخاطر السوق، وأن كل مؤشر من هذه المؤشرات يحتوي على من المؤشرات الفرعية لقياسه، والثانية تسمى مؤشرات الاقتصاد الكلي Macroeconomic Indicators والتي تشمل على عدد من مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل معدل النمو الاقتصادي وحالة ميزان المدفوعات والتضخم وغيرها (Evan et al, 2000, P4). وباتت العديد من الدول تطبق هذه المؤشرات لضمان سلامة المؤسسات المالية والمصرفية وتحقيق الاستقرار المالي.

ولكن بعد الازمة المالية العالمية في عام 2008 قام صندوق النقد الدولي بتعديل مؤشرات الحیطة الكلية إلى سياسات الحیطة الكلية والاهتمام أكثر بالقضايا المالية الكلية لأيمانه بأن سلامة المؤسسات المالية مسألة ضرورية ولكنها شرط غير كافٍ لتحقيق حالة الاستقرار المالي في الاقتصاد، وبالتالي لابد من الاهتمام بالقضايا المالية الكلية باعتبارها الشرط الكافي التكميلي لتحقيق الاستقرار المالي وسلامة المؤسسات المالية والمصرفية (Osiński et al, 2013, P4). لأن الإجراءات المتخذة من قبل إحدى المؤسسات المالية يمكن أن تهدد الاستقرار المالي ككل بسبب ارتباطها بالأسواق المالية وهيكل شبكة الترابط بين المؤسسات المالية المختلفة، لذلك فأن سياسات الحیطة الكلية تهتم أكثر بالتوازن العام للنظام المالي والذي عادة يهمل من قبل سياسات الحیطة الجزئية. أذ تركز سلطات الحیطة الكلية على السلوك العام للمؤسسات المالية والتحول العام بشهية المخاطر risk appetite لديها (Osiński et al, 2013, P7).

لذلك فإن صندوق النقد الدولي قام بإعداد مؤشرات جديدة تأخذ بنظر الاعتبار سياسات الحيلة الكلية بجانب مؤشرات الحيلة الجزئية والتي تقسم إلى 6 أقسام رئيسية وفق الآتي: (المزيد من التفاصيل أنظر IMF 2017).

- 1- الأدوات ذات القاعدة الواسعة المطبقة على القطاع المصرفي.
- 2- أدوات القطاع العائلي.
- 3- أدوات قطاع الشركات.
- 4- أدوات السيولة المطبقة على القطاع المصرفي.
- 5- أدوات تحديد مخاطر السيولة النظامية للقطاع غير المصرفي.
- 6- أدوات تحديد المخاطر من المؤسسات المهمة نظامياً والمتعلقة.

5- مفهوم المخاطر النظامية Systemic Risk Concept:

تعرف المخاطر النظامية بأنها خطر حدوث تدهور disruption في الخدمات المالية مثل الوساطة المالية وإدارة المخاطر وخدمات المدفوعات التي تنتج عن ضعف في كل أو أجزاء من النظام المالي، مما يؤدي إلى عواقب سلبية وخطيرة على الاقتصاد الحقيقي (Krishnamurti and Lee, 2014, p 20). وأن المخاطر النظامية تتأثر بالدورات الاقتصادية والمالية عبر الزمن بالإضافة إلى درجة الترابط بين المؤسسات والاسواق المالية. التعريف الواسع للمخاطر النظامية هي الصدمات النظامية التي تؤثر على العديد من المؤسسات والاسواق والنظم في نفس الوقت. اما التعريف الضيق للمخاطر النظامية الذي يستند إلى مفهوم الآثار الخارجية غير المباشرة من مؤسسة إلى أخرى. أو هي المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي ككل.

ويوجد هناك اتفاق شائع بأن المخاطر المالية النظامية تتميز ببُعدين أساسيين هما البعد المقطعي cross-sectional dimension والبعد الزماني time dimension. البعد المقطعي يركز على كيفية ترابط المخاطر عبر المؤسسات في لحظة معينة من الزمن من خلال الترابط المباشر وغير المباشر بين المؤسسات المالية. بينما يركز البعد الزمني على تطور المخاطر النظامية عبر الزمن (مدة زمنية) نتيجة للتغيرات في دورة التعثر والتغير في أوضاع السوق والتراكم المحتمل للاختلالات المالية مثل الفقاعات في سوق الأصول والائتمان.

ولغرض التحديد الدقيق لمستوى المخاطر النظامية فإنه يفضل استخدام أكثر من أداة من أدوات الحيلة الكلية بدلاً من الاعتماد على أداة واحدة لأن المخاطر النظامية قد تتطوي على بعدين زمني وهيكلية. ولغرض تحديد طبيعة تلك المخاطر نحتاج إلى أدوات مختلفة. ومن ناحية أخرى فإن استخدام أداة واحدة قد لا تستطيع وبشكل كافٍ تحديد مستوى المخاطر النظامية. وقد اشارت بعض الدراسات إلى أن تجاوز معدل نمو الائتمان العائلي (65%) من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى نشوء ازمة مصرفية، لأنه في هذه الحالة أي زيادة في القروض

إلى القطاع العائلي المثقل بالديون يؤدي إما إلى تقليل الاستهلاك (وهذا يؤدي إلى الكساد) أو العجز في تسديد الديون (أزمة مصرفية).
وأن احتمالية الازمات تزداد عندما تكون الديون السيادية أكبر من (60%) من الناتج المحلي الإجمالي GDP، هذا يشير إلى ضعف قدرة الحكومة على دعم المصارف في حالة حدوث أزمة مصرفية.

والجدول (1) يوضح أهم أشكال المخاطر النظامية التي قد يتعرض لها النظام المالي والمؤشرات التي تستخدمها السلطات الرقابية (الجهات المسؤولة عن سياسة الحيطة الكلية في حالة تطبيقها في بلد ما) والتي تعطي صورة واضحة لمتخذ القرار عن اتجاهات المخاطر وحدتها بالإضافة إلى أدوات سياسة الحيطة الكلية المختلفة القابلة للتطبيق وحسب طبيعة المخاطر النظامية المستهدفة.

الجدول (1) أبعاد ومؤشرات ومصادر المخاطر النظامية

أبعاد المخاطر النظامية	مؤشرات المخاطر النظامية	المصادر المطلوبة
النمو الكبير للائتمان والرافعة المالية	- فجوة الائتمان للناتج المحلي الإجمالي. - نسبة القرض للقيمة LTV. - مؤشر أسعار الأصول العقارية. - مديونية الأفراد (الدين إلى الدخل DTI).	- مصدات رأس المال والاحتياطيات. - وضع حدود على LTV, DTI. - أخرى
عدم تناسق آجال الاستحقاق وضعف سيولة الأسواق	- نسب النقد لدى المصارف. - سيولة السوق النقدي. - نسبة الأصول السائلة. أخرى	- رسوم السيولة. - وضع الحدود على نسبة القروض للودائع. - مصدات السيولة. - NSFR. - متطلبات الأموال المستقرة الأخرى.
الانكشافات الكبيرة والترابطات	- التركزات. - الانكشافات الكبيرة. - مؤشرات الشبكات المالية.	- متطلبات الانكشافات الكبيرة. - قياس الانكشافات بين المصارف. - أخرى.
الدوافع السيئة misaligned incentives والمخاطر المعنوية	- المؤسسات المهمة نظامياً والتي تقاس وفق المؤشرات الآتية: * الحجم. * الترابط. * الاستبدال. التعقيد.	- مصدات على رأس المال على المؤسسات ذات الأهمية النظامية.

Source: Norges Bank, Macroprudential Policy: A Practitioner's Perspective, Econ 4335 Economics of Banking, Ida Wolden Bache, 17 November 2014, p 15.

لذلك عملت بعض الدول على وضع حدود (استخدام أدوات الحيطة الكلية) على بعض مؤشرات الحيطة الكلية مثل الحدود على نسبة القرض للقيمة والحدود على نسبة الدين للدخل وفجوة الائتمان للناتج المحلي الإجمالي (credit-GDP Gap, DTI, LTV) للمساعدة في خلق مصدات buffers وكبح curb الزيادة في الرافعة المالية للقطاع الخاص، وأن هذا يساعد في تقليل آثار الصدمات على القطاع العقاري وعلى الاقتصاد والاستقرار المالي ويقلل من احتمالية الازمات المصرفية النظامية.

ويمكن توضيح هذه المؤشرات وفق الآتي:

1- نسبة القرض إلى القيمة (LTV) :Loan to Value

هي النسبة المئوية الأعلى التي سيمولها المصرف للمقترض من إجمالي قيمة العقار. وأن هذه النسبة قابلة للتغيير مع الحالة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد، ففي حالة الانتعاش وارتفاع الأسعار يمكن خفض هذه النسبة لتجنب مخاطر التعثر، وفي حالة الكساد يمكن رفع هذه النسبة لتنشيط القطاع العقاري والانشطة الاقتصادية الأخرى.

2- نسبة الدين إلى الدخل (DTI) :Debt to Income

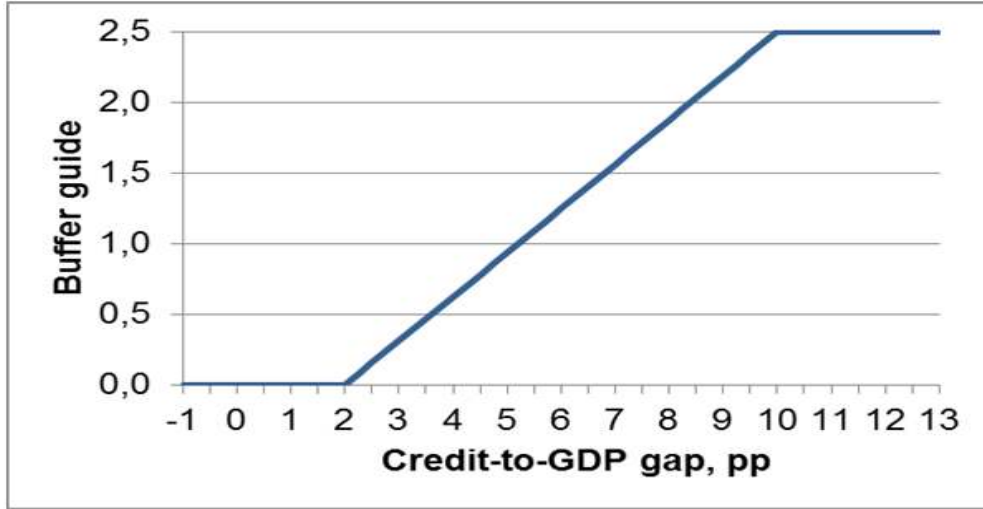
وهي الحد الأقصى للقرض الذي سيموله المصرف من إجمالي دخل المقترض. وتعمل هذه النسبة على ضبط الملاءة المالية للمقترضين من خلال التأكد من أن حجم القرض يتوافق مع الدخل الذي يحققه.

3- فجوة الائتمان إلى الناتج :Credit-GDP-Gap

تقيس هذه النسبة سرعة معدل نمو الائتمان المصرفي نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي، إذ أن انخفاض هذه النسبة ينعكس في انخفاض تراكم المخاطر على نطاق النظام المصرفي -Wide System of up-Build Risks، والعكس صحيح.

ولغرض بناء احتياطات إضافية معاكسة Buffers Countercyclical للدورات المالية Cycle Financial اقترحت لجنة بازل (BCBS) Banking on Committee Basel Supervision أسلوباً لقياس تلك الدورات بواسطة استعمال الفجوات Gap، إذ إن الفجوة الموجبة تشير إلى تسارع نمو النسبة عبر اتجاهها التاريخي، مشيراً إلى ضرورة بناء مصدات Buffers من رأس المال الاحتياطي لحماية النظام المصرفي من المخاطر المحتملة، فإذا زادت قيمة الفجوة عن القيمة المعيارية العليا وهي (10) فإن هذا يشير إلى وجود مخاطر من زيادة منح الائتمان بنسبة أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا يتطلب بناء مقدار أكبر من احتياطات رأس المال الإضافي لمواجهة الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها النظام المالي لكي يبقى قادراً على الاستمرار في أداء وظائفه الأساسية. علماً أن قيمة الاحتياطات الإضافية تتراوح بين (0 - 2.5%) من القاعدة الرأسمالية، فإذا كانت فجوة الائتمان للناتج أقل أو تساوي (2) فلا يتم تخصيص احتياطات إضافية من رأس المال، أما إذا كانت الفجوة أكبر أو تساوي (10) فإنه يتم تحديد ما نسبته (2.5) من احتياطات رأس المال كمصد buffer للمخاطر المحتملة، وإذا كانت الفجوة بين أكبر من 2 وأقل من 10 فيتم تحديد الاحتياطات حسب قيمة الفجوة وكما موضحة بالشكل (3).

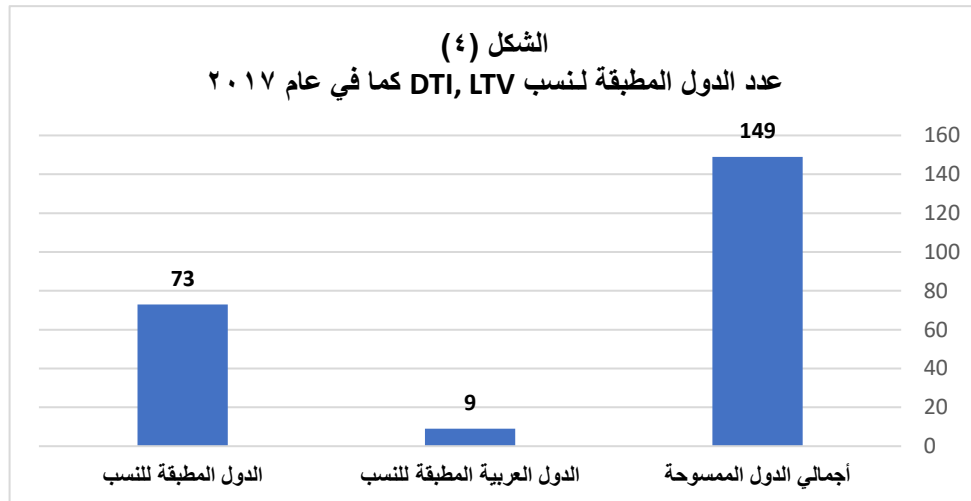
الشكل (3) العلاقة بين قيمة فجوة الائتمان للناتج والمصدات المطلوبة



Source: Natalia Tente, Ingrid Stein, Leonid Silbermann and Thomas Deckers, The Countercyclical Capital Buffer in Germany Analytical framework for the assessment of an appropriate domestic buffer rate, November 2015, Deutsche Bundesbank, P 14.

ثانياً: تطبيق سياسات الحيلة الكلية دولياً:

منذ العقد الأخير من القرن الماضي أرتفع عدد الدول المطبقة لسياسات الحيلة الكلية، وقد كشف المسح الذي أجراه صندوق النقد الدولي في عام 2017 والذي شمل (149) دولة بأنه (73) دولة طبقت نسب DTI, LTV, Credit-GDP-Gap وكان منها (9) دول عربية وكما موضحة بالشكل (4). وأن الزيادة في عدد الدول المطبقة لسياسات الحيلة الكلية يعكس أهمية النظام المالي وأن التطورات التي تحصل فيه تنعكس بالضرورة على أداء الاقتصاد الكلي.



Source: IMF, Macprudential Policy Survey, 2017, available at:

<https://www.imf.org/~media/Files/.../imf-2017-macprudential-policy-survey.ashx>

والجدول (2) يوضح تجارب بعض الدول فيما يتعلق بتطبيق النسب المشار إليها، وأن اختلاف عدد الدول العربية المطبقة لتلك النسب يعود إلى اختلاف مصادر البيانات.

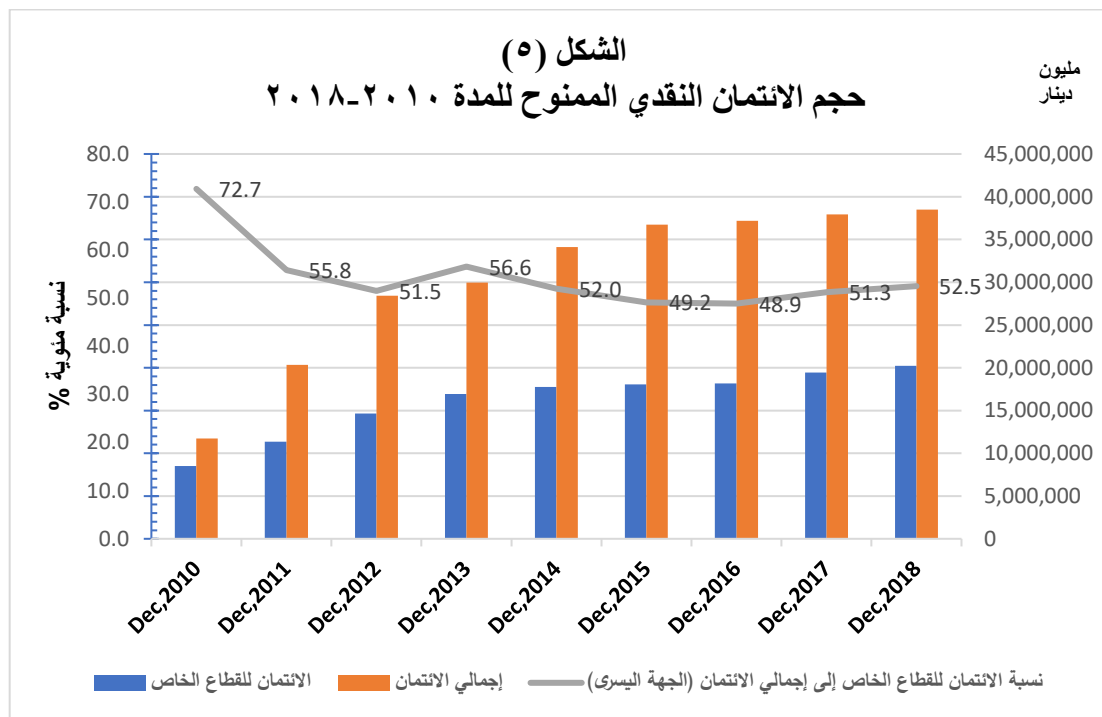
الجدول (2) الحدود القصوى على مؤشر LTV, DTI, Credit-GDP-Gap لعدد من الدول

الدولة	LTV	DTI	Credit-GDP-Gap
الإمارت العربية المتحدة	80-60%	50%	
المملكة العربية السعودية	90%	33-25%	
الكويت	70-50%	40-30%	
قطر	70-60%	50%	
فلسطين	85-30%		
سلطنة عُمان	80%		
لبنان	75-60%		
تونس	80%		
مصر	90%		
الأردن	100%		
المغرب	100%		
بنكلادش	70%	35%	0% لم تتجاوز النسبة المقدرة القيمة المعيارية

المصدر: المواقع الالكترونية للبنوك المركزية.

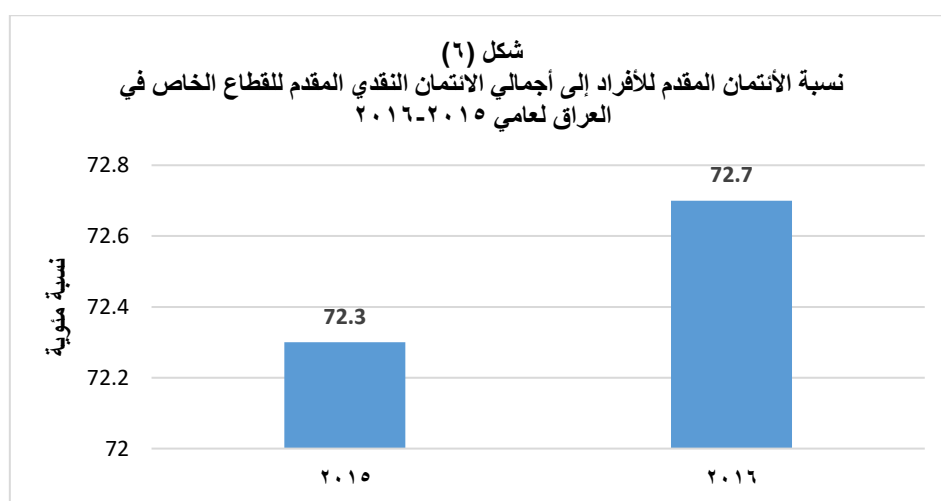
ثالثاً: اتجاهات الائتمان النقدي في العراق:

يلاحظ من الشكل (5) زيادة حجم الائتمان النقدي الممنوح في العراق أذ ارتفع من (11,721,535) مليون دينار عام 2010 إلى (38,487,513) مليون دينار عام 2018، كما أن الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص ارتفع وبشكل ملحوظ أيضاً من (8,527,131) مليون دينار عام 2010 إلى (20,216,639) مليون دينار عام 2018. واستحوذ القطاع الخاص على نسبة تفوق (50%) من إجمالي الائتمان النقدي الممنوح خلال المدة 2018-2010 باستثناء عامي 2015 و 2016 فقد بلغت تلك النسبة حوالي (49%) من إجمالي الائتمان النقدي بسبب الظروف الامنية غير المستقرة في العراق وانحسار نشاط القطاع الخاص بسبب سيطرة مجاميع داعش الارهابي على عدد من محافظات العراق.



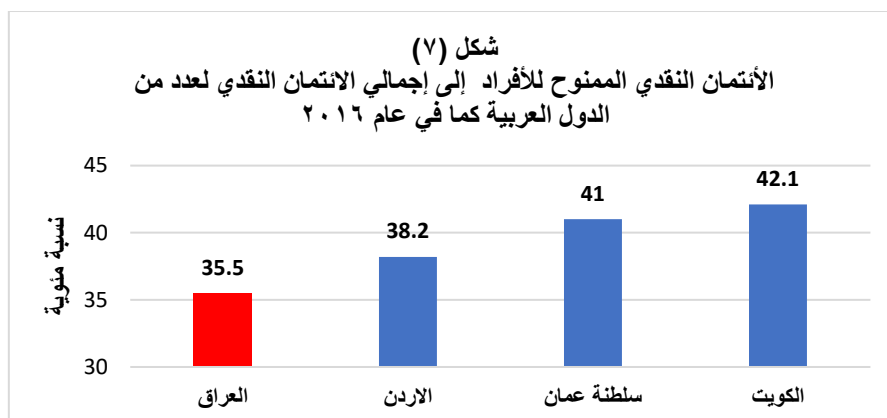
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على:
البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

ومن الجدير بالذكر أن القطاع العائلي (الأفراد) حصل على النسبة الأكبر من الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص (أفراد وشركات) وتجاوزت النسبة (70%) في عامي 2015-2016 كما في الشكل (6)، ويعود السبب إلى الطبيعة الاستهلاكية للمجتمع العراقي وقلة عدد المشاريع الانتاجية بمختلف القطاعات الاقتصادية بسبب الاعتماد المتزايد على السلع المستوردة لسد النقص في العرض والانتاج المحلي من السلع والخدمات.



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على:
البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

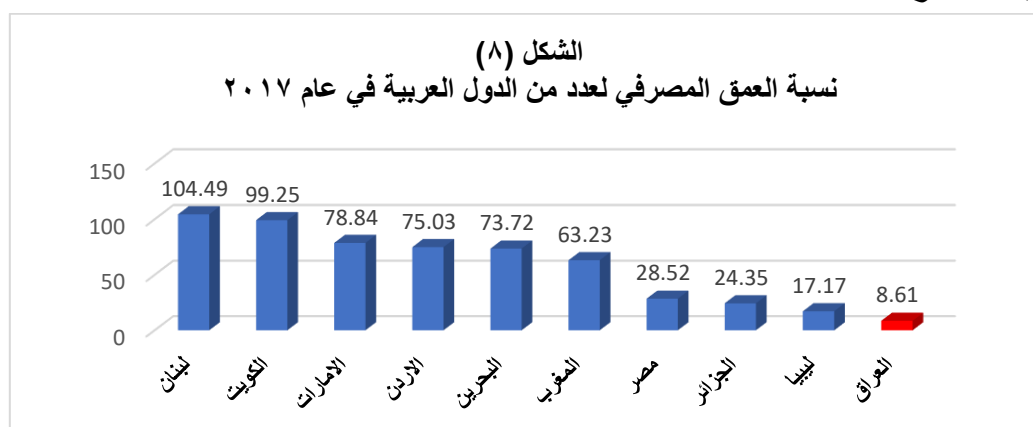
ومن ناحية أخرى يشير الشكل (7) إلى أن نسبة الائتمان للأفراد إلى إجمالي الائتمان النقدي الممنوح بلغ (35.5%) في عامي 2015 و 2016 وهي نسبة منخفضة نسبياً بالمقارنة مع عدد من الدول العربية، مما يشير إلى ضرورة تشجيع المصارف على منح الائتمان للأفراد لخلق فرص عمل وتقليل البطالة والفقر مع الأخذ بنظر الاعتبار شروط ومعايير منح الائتمان لتجنب نكول المقترضين.



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية.
- الموقع الرسمي للبنوك المركزية.

يكشف الشكل (8) بأن حجم الائتمان النقدي للقطاع الخاص نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي ما يزال منخفضاً في العراق بالمقارنة مع عدد من دول العربية، ففي الوقت الذي وصلت إليه تلك النسبة أكثر من (100%) كما في لبنان عام 2017 كانت نفس النسبة في العراق نحو (8.61%) لنفس العام، وهذا المؤشر يكشف حقيقة انخفاض العمق المصرفي في العراق بالمقارنة مع الدول العربية المختارة.

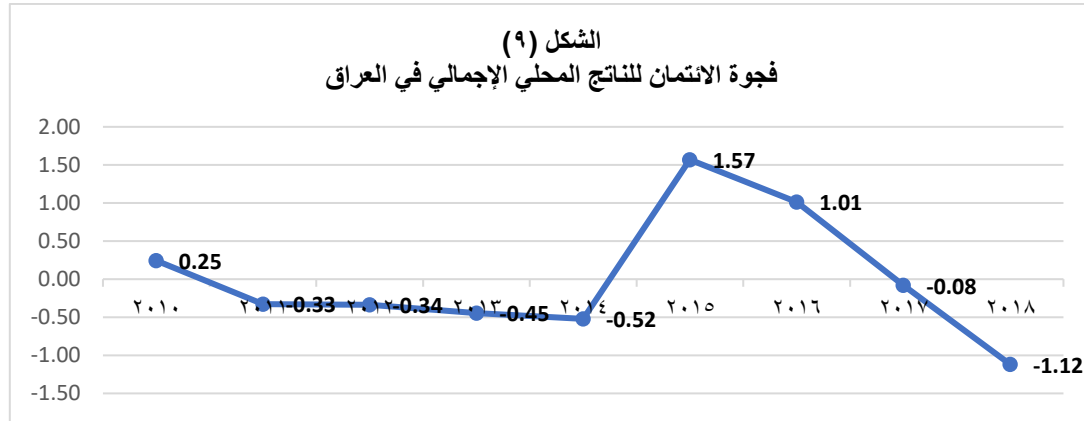


المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية.
- البنك الدولي، قاعدة البيانات.

والشكل (9) يوضح فجوة الائتمان للناتج في العراق والتي تكشف عن عدم وصول تلك النسبة إلى الحد الأدنى من القيمة المعيارية والبالغة (2)، إذ أن أكبر قيمة للفجوة بلغت (1.57%) في

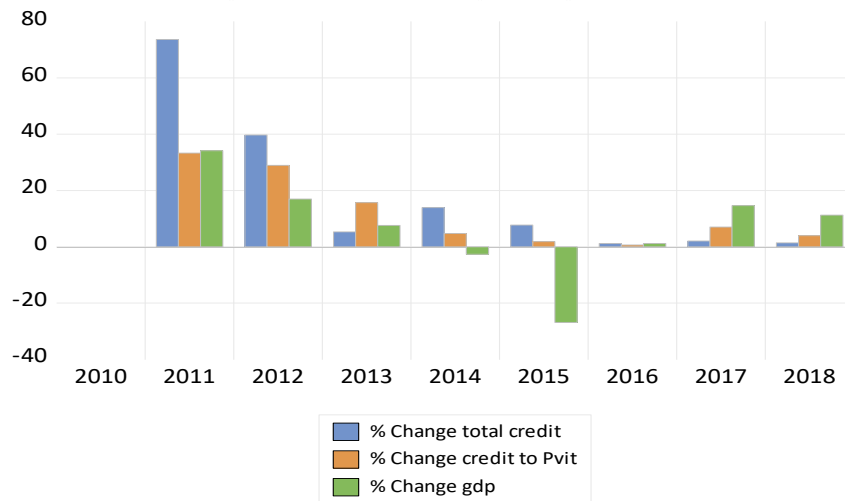
عام 2015 بسبب ارتفاع نسبة الائتمان للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي متأثرة بالانخفاض الحاد في قيمة الناتج المحلي الاجمالي نتيجة انخفاض اسعار النفط العالمية والمشاكل الامنية في تلك السنة، اذ انخفض الناتج المحلي الاجمالي بنحو (26%) في عام 2015. ان النتائج في الشكل (9) تبين أنه لا يتطلب من السلطات النقدية حث المصارف على بناء مصدات إضافية من رأس المال الاحتياطي، ويوجد فرصة للسلطة النقدية من اتباع سياسة نقدية وائتمانية توسعية مع الحفاظ على شروط ومعايير منح الائتمان المعروفة لتقليل حالات التعثر الائتماني.



المصدر: تقديرات الباحث باستخدام مرشح هودريك-بريسكوت (Hodrick-Prescott filter).

والشكل (10) يوضح معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الاجمالي واجمالي الائتمان النقدي والائتمان النقدي للقطاع الخاص.

الشكل (10) معدلات النمو للناتج المحلي الاجمالي والائتمان النقدي الإجمالي والخاص للمدة 2010-2018



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.

رابعاً: مؤشرات الحيلة الكلية المستخدمة في العراق:

من خلال استعراض مؤشرات وأدوات الحيلة الكلية المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي والبالغ عددها نحو (60) أداة تحوطية كلية والموضحة في الملحق (2) يمكن من خلالها تحديد المؤشرات والأدوات المستخدمة في العراق وكالاتي:

1- فجوة الائتمان للناتج **Credit-GDP-Gap**: تم قياس هذا المؤشر من قبل البنك المركزي العراقي اعتباراً من عام 2016 وتم نشره لأول مرة في تقرير الاستقرار المالي لعام 2016. ولكن لم يتم استخدام هذا المؤشر كأداة تغطية كلية، وإنما كمؤشر لقياس دورة الائتمان في العراق. لذلك يتطلب الاهتمام أكثر بهذا المؤشر باعتباره أحد مؤشرات الحيلة الكلية الذي يستخدم في رسم استراتيجية السياسة التغطية الكلية من قبل البنك المركزي العراقي، أي يجب استخدامه لمتابعة وضع مصدات من رأس المال لمواجهة المخاطر المحتملة من زيادة حجم الائتمان الممنوح.

2- نسبة تغطية السيولة **Liquidity Coverage Ratio (LCR)**: تعد أحد أدوات مراقبة مخاطر السيولة وعدم تطابق آجال الاستحقاق في جانبي الأصول والمطلوبات في ميزانية المصرف التجاري، ومضمونها هو أن يحتفظ المصرف بشكل مستمر بأصول سائلة عالية الجودة لتغطية صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال مدة 30 يوماً ويجب ألا تقل هذه النسبة عن 100% وتحسب وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{قيمة الأصول عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة لـ (30) يوماً اللاحقة}} \geq 100$$

لضمان سلامة واستقرار القطاع المصرفي استخدم البنك المركزي العراقي هذه النسبة منذ عام 2017 ويتابع هذه النسبة باستمرار، وتشير البيانات إلى أن معظم المصارف محتفظة بنسب **LCR** أكثر من النسبة المقررة كما في عام 2017.

3- نسبة صافي التمويل المستقرة **Net Stable Funding Ratio (NSFR)**:

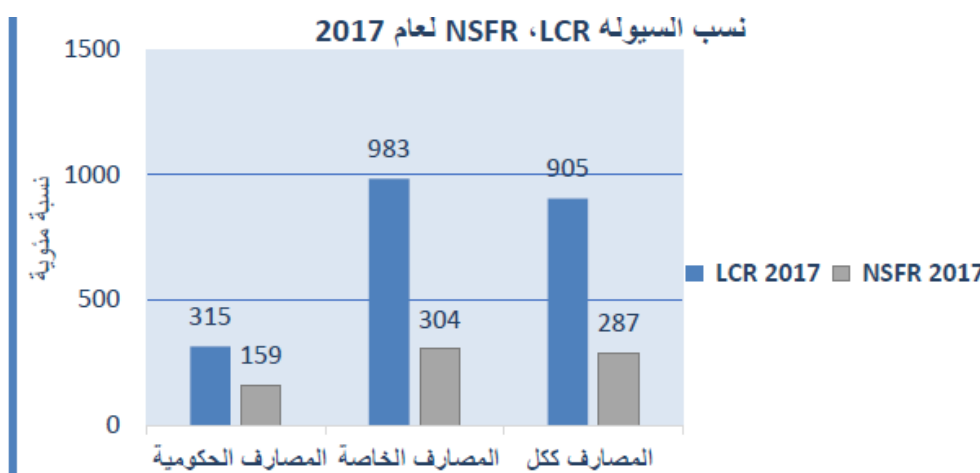
يعرف هذا المعيار على انه نسبة إجمالي التمويل المستقر المتاح إلى إجمالي التمويل المستقر المطلوب حيث ينبغي على المصارف المحافظة على نسبة (100 %) بشكل دائم أي ان المصارف لديها تمويل متاح مساوٍ للتمويل المطلوب، وهو ما يعني ان المصرف قادر على تمويل جانب الموجودات لديه وفق ما تنتجه مصادر الاموال في جانب المطلوبات من قائمة المركز المالي. كذلك يعني التمويل المستقر المتاح على انه ذلك الجزء من رأس المال والالتزامات التي يتوقع ان تشكل مصادر الأموال يمكن الاعتماد عليها لمدة سنة واحدة، اما التمويل المستقر المطلوب فهو يعني ذلك الجزء من الأصول والانكشافات خارج الميزانية التي يتوقع تمويلها بصفة مستمرة خلال سنة واحدة، ويمكن حساب هذا المعيار وفق الصيغة التالية¹:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{اجمالي التمويل المستقر المتاح}}{\text{اجمالي التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100$$

¹ البنك المركزي العراقي (2017)، الضوابط الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر السيولة وفقاً لمقررات بازل III، ص 15، متاحة على الموقع: <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-151867791682355.pdf>

بغرض ضمان سلامة واستقرار القطاع المصرفي طبق البنك المركزي العراقي هذه النسبة منذ عام 2017 ويتابع هذه النسبة باستمرار، وتشير البيانات إلى أنه معظم المصارف محتفظة بنسب *NSFR* أكثر من النسبة المقررة في عام 2017 وكما موضحة بالشكل (11).

الشكل (11) نسب LCR, NSFR في العراق 2017



المصدر: البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي لعام 2016.

4- **نسبة القروض إلى الودائع Loan to Deposit Ratio**: تقيس هذه النسبة حجم الودائع المستخدمة في منح التسهيلات الائتمانية المختلفة، وتعد من مؤشرات الحيطة الكلية الواجب متابعتها من قبل السلطات الاشرافية والرقابية، وقد حدد البنك المركزي العراقي هذه النسبة بأن لا تتجاوز (70%). ولكن تشير البيانات إلى أنه (31) مصرف من أصل (62) مصرف خاص أي ما نسبته (50%) من المصارف الخاصة تجاوزت نسبتها النسبة المقررة من قبل البنك المركزي كما في عام 2017¹.

5- **المؤسسات المهمة نظامياً Systemic Important Institutions**: بعد الازمة المالية العالمية في عام 2008 التي شهدت انهيار بعض المؤسسات المالية الكبيرة، بدأ الاهتمام بموضوع أداء المؤسسات الكبيرة التي قد تشكل مخاطر نظامية بسبب ترابطاتها وعلاقاتها المتشابكة في الاسواق ومع المؤسسات المالية الأخرى. وهناك أربع مؤشرات يتم من خلالها قياس المؤسسات المالية المهمة نظامياً وهي الحجم والاستبدال والترابط والتعقيد. وبدأ العديد من البنوك المركزية بقياس ومتابعة المؤسسات المالية النظامية واصدار تعليمات بهذا الخصوص.

¹ البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، 2017، ص59.

بدأ البنك المركزي العراقي بمتابعة المؤسسات المالية المهمة نظامياً أولاً من خلال قياس التركزات المصرفية باستخدام مؤشر (هيرفندال-هيرشمان) من ناحية الودائع والائتمان والاصول لأكثر 5 مصارف، وثانياً من خلال محاولات دائرة مراقبة الصيرفة لقياس المؤسسات المالية ذات الاهمية النظامية حسب المؤشرات الفرعية المذكورة سابقاً.

خامساً: مقترح مؤشرات الحیطة الكلية القابلة للتطبيق في العراق:

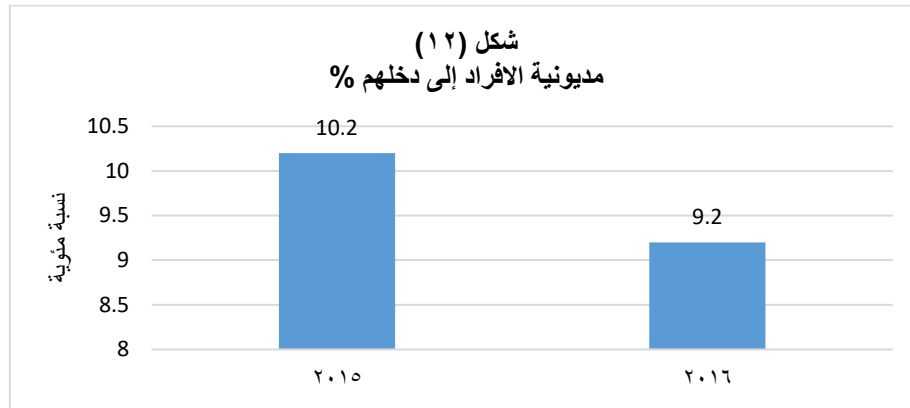
أن سياسات الحیطة الكلية تلعب دور بارز في ضمان الاستقرار المالي وسهولة مراقبة أداء القطاع المالي لتشخيص المشاكل والتخفيف من حدتها قبل أن تتفاقم، واستناداً لما تقدم من توضيح لسياسات الحیطة الكلية فإن تبني استراتيجية جديدة من قبل البنك المركزي العراقي في تطبيق أكبر قدر ممكن من مؤشرات الحیطة الكلية يعد نقطة انطلاق مهمة في بناء قاعدة معلوماتية سليمة تراقب وبشكل دقيق أداء القطاع المالي وضمان سلامته واستقراره.

1- المؤشرات القابلة للتطبيق في الأجل القصير:

(أ) نسبة الدين للدخل Debt to Income Ratio DTI:

أن نسبة DTI تعد من النسب المهمة الواجب قياسها ومتابعتها من قبل البنك المركزي العراقي لأنها تساعد في مراقبة طبيعة واتجاهات الائتمان المقدم من قبل المصارف (المكون الرئيسي للقطاع المالي) ومن ثم التدخل بطريقة أو بأخرى لزيادة أو تقليص الائتمان الممنوح حسب الظروف الاقتصادية واتجاهات السياسة النقدية.

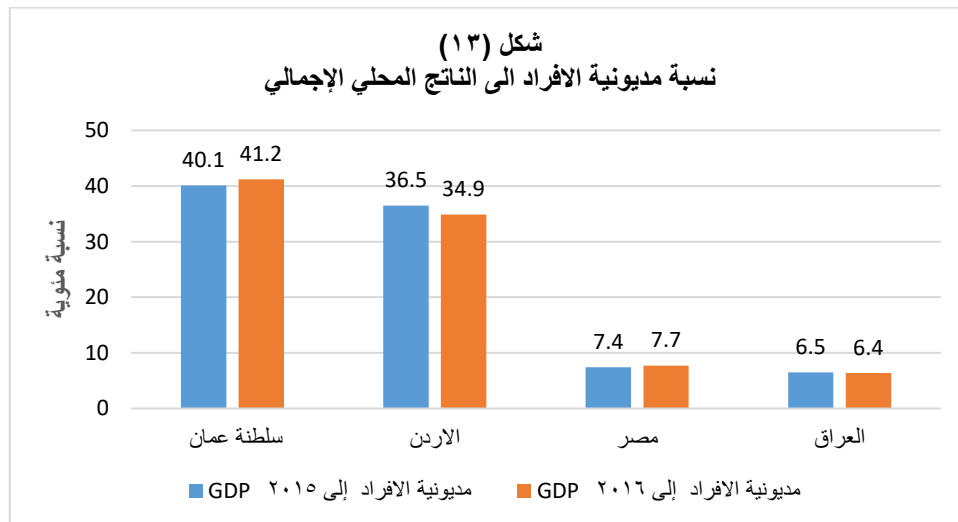
الشكل (12) يعكس حجم مديونية الأفراد إلى دخلهم خلال المدة 2015-2016، أذ تمثل مديونية الافراد حجم الائتمان الممنوح للأفراد من قبل المصارف (المصدر الرسمي الوحيد لمعرفة مديونية الافراد)، أما بيانات دخل الافراد فقد تم الحصول عليها من قبل الجهاز المركزي للإحصاء، وأن الشكل (12) يبين انخفاض هذه النسبة من (10.2%) عام 2015 إلى (9.2%) عام 2016 مما يعكس الانخفاض في الطلب على الائتمان بالمقارنة مع دخل الافراد وأن الافراد يعتمدون بشكل كبير على الادخار الشخصي في تلبية احتياجاتهم من شراء السلع المعمرة والسيارات وحتى المنازل السكنية إلى حد ما بدلاً من الاقتراض من المصارف، من ناحية أخرى أن انخفاض هذه النسبة يعكس أيضاً اعتماد الافراد على التمويل غير الرسمي (الاقتراض من الاقارب والاصدقاء) لسد فجوة التمويل لديهم علماً أنه لا يوجد بيانات عن هذا النوع من التمويل غير الرسمي.



المصدر: تقديرات الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.
- وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء.

لغرض المقارنة بين العراق وبعض الدول العربية سيتم استخدام نسبة مديونية الافراد إلى الناتج المحلي الاسمي والتي تبين احتلال العراق المرتبة الاخيرة في الترتيب بعد كل من سلطنة عمان والاردن ومصر على سبيل المثال وكما موضح بالشكل (13)، مما يشير إلى ضعف حجم الائتمان الممنوح للأفراد بالمقارنة مع الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يعكس انخفاض حجم العرض أو الطلب على الائتمان للأفراد.



المصدر: تقديرات الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.
- الموقع الرسمي للبنوك المركزية العربية.

هذه الحقائق قد تشجع السلطات النقدية للقيام بتشجيع وتحفيز المصارف العاملة في العراق بزيادة منح الائتمان للأفراد، أي أتباع سياسة ائتمانية توسعية بجانب اعتماد سياسة نقدية توسعية لتجنب تضارب الأهداف بين السياستين. أن الأوضاع ملائمة جداً الآن في أتباع هكذا سياسة نقدية وائتمانية توسعية بعد تحقق الاستقرار الامني في العراق، بالإضافة إلى نجاح البنك المركزي

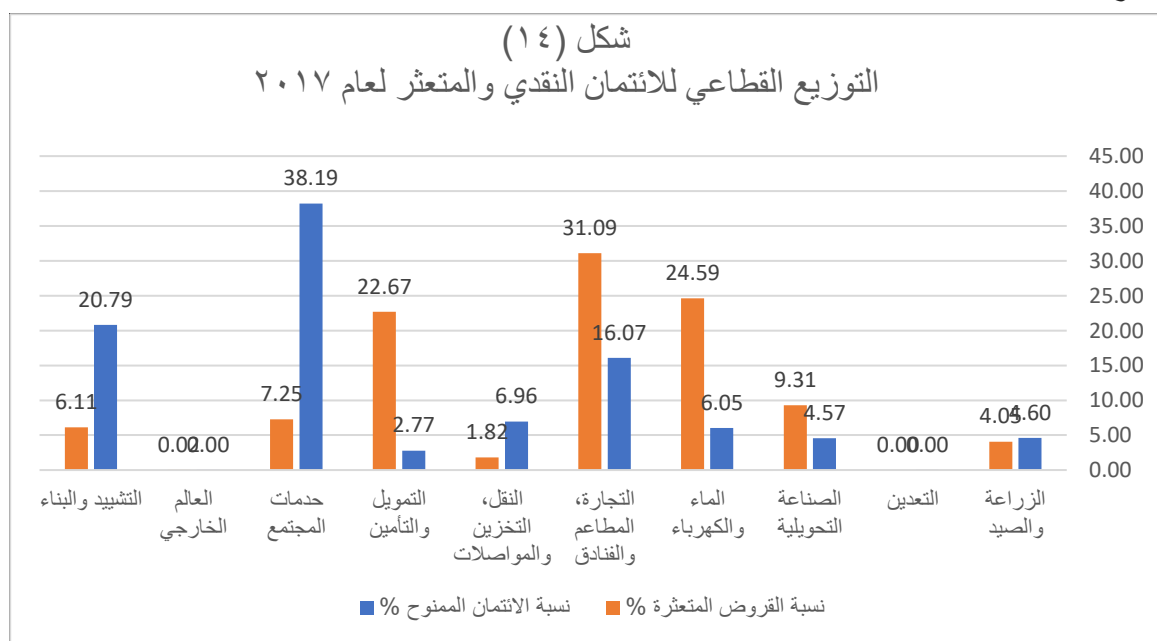
العراقي في تحقيق استقرار اسعار الصرف والحفاظ على معدلات تضخم منخفضة وتحسن الاوضاع الاقتصادية واستقرار اسعار النفط العالمية.

لغرض نجاح تطبيق مؤشر نسبة الدين إلى الدخل سيكون من الضروري بناء قاعدة بيانات واسعة وشاملة عن طبيعة الائتمان الممنوح سواء للأفراد أو الشركات واتجاهات هذا الائتمان نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة لاسيما القطاع العقاري.

ولضمان عدم السماح للائتمان العائلي بالنمو بشكل مفرط مما قد يشكل تهديداً للمصارف وللاستقرار المالي بشكل عام يمكن الاستفادة من تجارب الدول المختلفة من خلال وضع حدود عليا على نسبة الائتمان للأفراد بالنسبة إلى دخلهم وكما موضح في بعض تجارب الدول العربية كما في الجدول (2).

ب) نسبة القرض للقيمة Loan to Value LTV:

تمثل هذه النسبة حجم القرض الممنوح نسبة إلى الضمان لاسيما العقاري منه، وقد عملت الكثير من الدول على وضع حدود قصوى لهذه النسبة ولم تقل هذه النسبة عن (50%) بسبب عدم تغير قيمة العقارات بشكل كبير واعتبار العقارات ضمان ممتاز ضد حالات التعثر وكما موضحة بالجدول (2). من الجدير بالذكر أن الشكل (14) يشير إلى أن المصارف منحت ائتمان لقطاع البناء والتشييد ما نسبته (21%) من اجمالي الائتمان النقدي كما في عام 2017، أما القروض المتعثرة في القطاع العقاري فكانت نحو (6%) من اجمالي القروض المتعثرة للقطاعات الاقتصادية المختلفة ولنفس العام. ويشير نفس الشكل إلى أن القطاع العقاري احتل المرتبة الثانية من حيث القروض الممنوحة بعد قطاع خدمات المجتمع. أن انخفاض القروض المتعثرة لقطاع التشييد والبناء يعود إلى التزام المقترضين بتسديد قيمة القروض لأهمية السكن والرغبة الكبيرة بالاحتفاظ والعيش في المنزل.



المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، دائرة الإحصاء والأبحاث، 2017.

والسؤال هنا هل بإمكان السلطات النقدية وضع حد أقصى لتمويل القطاع العقاري؟ وهل تسمح التشريعات النافذة بذلك؟ لاسيما أن قيمة العقارات مرتفعة في العراق قياساً بحجم القرض الممنوح لكل مقترض. إذا كانت قيمة العقار (150) مليون دينار عراقي مثلاً، هل تستطيع المصارف منح قرض بقيمة (100) مليون دينار أو أكثر على سبيل المثال لشراء عقار سكني، أي ما يعادل (66%) من قيمة العقار (الضمان)؟

للإجابة عن السؤال أعلاه، فإن البيانات المتاحة تكشف بأن المصارف التجارية والمتخصصة تمنح حد أقصى من الائتمان العقاري لا يتجاوز (50) مليون دينار، أن هذا المبلغ قد يكفي لبناء عقار صغير وبمواصفات بسيطة في حال توفر قطعة أرض سكنية والتي تختلف قيمتها من منطقة لأخرى وهي مرتفعة السعر في العراق بشكل عام.

في ظل الحاجة المتزايدة إلى وحدات سكنية أكثر والتي تقدر بنحو (6) مليون وحدة سكنية¹ في العراق فإن زيادة حجم القروض نسبةً لقيمة العقار (كضمان) قد يساعد على زيادة منح الائتمان المصرفي وهو مرغوب في الوقت الحالي في العراق بسبب ضعف العمق المالي من جهة، ومن جهة أخرى قد يساعد هذا الاجراء على تقليل مشكلة السكن في العراق من خلال توفير وحدات سكنية لائقة. ان تنشيط القطاع العقاري يساعد على امتصاص الأيدي العاملة وزيادة التشغيل وتقليل البطالة والفقر. ان زيادة منح الائتمان العقاري وليس الاستهلاكي يساعد على تقليل الطلب الاستهلاكي على السلع والخدمات (معظمها مستورد)، بسبب زيادة الالتزامات المالية على المقترضين مما يحسن ميزان المدفوعات وتقليل الطلب على العملة الأجنبية.

بإمكان وضع حدود قصوى تنازلية على قيمة العقار، مثلاً إذا كانت قيمة العقار تبلغ (100) مليون دينار يمنح كحد أقصى (80%) من قيمة العقار وإذا كانت قيمة العقار (150) مليون يمنح كحد أقصى (70%) وإذا كانت قيمة العقار (200) مليون دينار يمنح (60%) من قيمة العقار وهكذا. ان تطبيق نسبة الحد الأقصى للقرض نسبةً لقيمة العقار لا يكون بديلاً على الإطلاق عن المعايير الأخرى الخاصة بتقييم طلبات الائتمان المصرفي. (من الجدير بالذكر أنه يوجد علاقة طردية بين نسبة الحد الأقصى LTV واحتمالية المخاطر).

قد يقوم البنك المركزي العراقي بدعم قطاع الاسكان ويساهم بتوفير السكن الملائم من خلال مبادراته التي نجحت فعلاً في تمويل جزء كبير من قطاع الاسكان المدعوم بفائدة منخفضة. ان الاستمرار بمبادرة البنك المركزي مع إصدار تعليمات برفع الحد الأقصى من نسبة LTV قد يشجع المصارف من تقديم المزيد من قروض الاسكان في ظل انخفاض الطلب على الائتمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة باستثناء الائتمان الاستهلاكي المرتفع وكما موضح بالشكل (14).

¹ ضرغام خالد عبد الوهاب أبو كلل الطائي، مشكلة أزمة السكن في العراق والمعالجات المقترحة لها تحديات استقطاب مشاريع الإسكان العامة- دراسة حالة، مجلة الغري للدراسات الاقتصادية والإدارية، السنة (11)، المجلد (10)، 2015، ص211.

صافي المركز المفتوح بالعملة الاجنبية Net Foreign Exchange Positions:

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة والذي يتطلب المزيد من المتابعة لاتجاهاته لأنه يعكس مخاطر أسعار الصرف التي قد تتعرض لها المصارف نتيجة لتقلبات أسعار الصرف لاسيما عندما يزداد التعامل بالعملات الاجنبية من قبل المصارف سواء من خلال قبول الودائع أو منح الائتمان.

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- 1- أن تطبيق سياسات الحيلة الكلية كأجراء وقائي يعد من العوامل المهمة في تحقيق وضمان الاستقرار المالي وسلامة المؤسسات المالية.
- 2- البنك المركزي العراقي يطبق عدد من مؤشرات الحيلة الكلية منها نسبة LCR, NSFR وفقاً لمتطلبات بازل 3 منذ عام 2017، والتي تحد من مخاطر السيولة في الآجلين القصير والمتوسط، علماً أن معظم المصارف ملتزمة بالنسب المعيارية.
- 3- حدد البنك المركزي العراقي نسبة الائتمان للودائع بأن لا تتجاوز (70%)، وتشير البيانات في عام 2017 بأن (50%) من المصارف الخاصة تجاوزت هذه النسبة المعيارية مما قد يشكل خطراً على الاستقرار المالي في العراق في حالة تراكم القروض المتعثرة أو زيادة السحوبات من قبل المودعين لأي سبب كان.
- 4- أن البنك المركزي العراقي بدأ بقياس فجوة الائتمان للنواتج والتركيزات المصرفية لأكثر من 5 مصارف من ناحية الأصول والودائع والائتمان منذ عام 2017 ولأغراض التشخيصية فقط دون وضع حدود على نسبة التركيزات.
- 5- بدأ البنك المركزي العراقي بقياس مؤشر المؤسسات ذات الاهمية النظامية systemic important banks من خلال دائرة مراقبة الصيرفة ولم تظهر النتائج لغاية الآن، وهي تعد خطوة مهمة تجاه تطبيق السياسات التحوطية الكلية.

التوصيات:

- 1- أن تطبيق سياسات الحيلة الكلية وبما يتناسب وطبيعة القطاع المصرفي العراقي سيزيد من الاستقرار المالي ويجعل القطاع المالي داعماً للنمو الاقتصادي.
- 2- ضرورة استخدام نسبة فجوة الائتمان للنواتج المحلي الاجمالي كأداة احترازية رقابية لمراقبة مستوى نمو الائتمان المصرفي نسبة للنواتج المحلي الاجمالي وبناء المصداك الكافية.
- 3- ضرورة متابعة التركيزات المصرفية وتشجيع المنافسة المصرفية باستخدام المؤشرات الاحترازية مثل مؤشر المؤسسات ذات الاهمية النظامية وغيره.
- 4- ضرورة تطبيق أكبر قدر ممكن من سياسات الحيلة الكلية واصدار التعليمات الخاصة بها لضمان استقرار القطاع المالي في العراق وتجنبه أي مخاطر مستقبلية.

- 5- ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية والسياسات الاحترازية لتفادي تعارض الاهداف وعدم تحقيق الاهداف المرسومة.
- 6- الاهتمام باختيار التوقيت المناسب لتطبيق أي أداة من أدوات الحيلة الكلية بما يلائم وطبيعة الحالة الاقتصادية والاهداف الاستراتيجية المطلوب تحقيقها.
- 7- في ظل محدودية الائتمان الممنوح للأفراد كنسبة من اجمالي الائتمان والبالغة نحو (35%) ولغرض زيادة العمق المصرفي في العراق بالإمكان تطبيق مؤشر نسبة القرض الى القيمة ونسبة الدين إلى الدخل لتشجيع المصارف على منح المزيد من الائتمان وخلق فرص عمل وتقليل البطالة والفقر.
- 8- أن الاعتماد الكبير على أدوات الحيلة الكلية لاسيما تطبيق الحدود على نسبة الدين للدخل ونسبة القرض للقيمة قد يجعل العمليات المصرفية مكلفة أكثر، وأن فرض رأس مال اضافي على المصارف قد يزيد من المخاطر المعنوية باعتقاد المصارف وجود مصادات كافية للقيام بعمليات ذات مخاطر مرتفعة. ولكن حتى هذا يمكن معالجته من خلال تبني المصارف لخطة انقاذ.
- 9- ضرورة توحيد الجهة التي تقوم بقياس ومتابعة مؤشرات الحيلة الكلية لتستطيع رسم خارطة واضحة المعالم لطبيعة ومستوى المخاطر النظامية التي قد تهدد النظام المالي العراقي، لأن عزل المؤشرات في دوائر أو أقسام مختلفة يجعل من الصعوبة بمكان إعداد تلك الخارطة المتعلقة بمراقبة المخاطر النظامية ومن ثم بناء الاستراتيجيات أو المصادات الملائمة لحماية النظام المالي من التهديدات والمخاطر المحتملة.

المصادر:

- البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، 2017.
- البنك المركزي العراقي (2017)، الضوابط الرقابية الخاصة بإدارة مخاطر السيولة وفقاً لمقررات بازل III، متاحة على الموقع: <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-151867791682355.pdf>
- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي لعام 2016.
- البنك المركزي العراقي، الموقع الاقتصادي والإحصائي.
- ضرغام خالد عبد الوهاب أبو كلل الطائي، مشكلة أزمة السكن في العراق والمعالجات المقترحة لها تحديات استقطاب مشاريع الإسكان العامة- دراسة حالة، مجلة الغري للدراسات الاقتصادية والادارية، السنة (11)، المجلد (10)، 2015.
- Altunbas, Yener, Binici, Mahir and Gambacorta, Leonardo, (2017) Macroprudential Policy and Bank Risk, BIS Working Papers No. 646. <https://www.bis.org/publ/work646.pdf>
- Borio, C. (2003) Towards a macroprudential framework for financial supervision and regulation?. BIS Working Papers, no.128.
- Clement, Piet (2010) The term "macroprudential": origins and evolution, BIS Quarterly Review, March. https://www.bis.org/publ/qtrpdf/r_qt1003h.pdf

- Crockett, Andrew (2000) Marrying the micro– and macro–prudential dimensions of financial stability, BIS Review 76, <https://www.bis.org/review/r000922b.pdf>
- European Systemic Risk Board (2018), The ESRB Handbook on Operationalising Macro–prudential Policy in the Banking Sector, available at: https://www.esrb.europa.eu/pub/pdf/reports/esrb.report180115_handbook~c9160ed5b1.en.pdf
- Evans,Owen, Leone, Alfredo M., Gill,Mahinder and Hilbers, Paul (2000) Macroprudential Indicators of Financial System Soundness, Occasional Paper, No. 192, International Monetary Fund.
- IMF, Macroprudential Policy Survey, 2017, available at: <https://www.imf.org/~media/Files/.../imf-2017-macroprudential-policy-survey.ashx>
- IMF (2011) Macroprudential policy: An Organizing Framework. IMF Background Paper, March.
- Natalia Tente, Ingrid Stein, Leonid Silbermann and Thomas Deckers, The Countercyclical Capital Buffer in Germany Analytical framework for the assessment of an appropriate domestic buffer rate, November 2015, Deutsche Bundesbank.
- Norges Bank, Macroprudential Policy: A Practitioner’s Perspective, Econ 4335 Economics of Banking, Ida Wolden Bache, 17 November 2014.
- Orsmond, David and Price, Fiona (2016) Macroprudential Policy Frameworks and Tools, Reserve Bank of Australia, Bulletin December Quarter. <https://www.rba.gov.au/publications/bulletin/2016/dec/pdf/rba-bulletin-2016-12-macroprudential-policy-frameworks-and-tools.pdf>
- Osiński, Jacek, Seal, Katharine, and Hoogduin, Lex (2013) Macroprudential and Microprudential Policies: Toward Cohabitation, IMF Staff Discussion Note. International Monetary Fund.
- Krishnamurti, Damodaran and Lee, Yejin Carol (2014) Macroprudential Policy Framework A Practice Guide, World Bank, Washington, D.C.
- Tomuleasa, Ioana–Iuliana (2015), Macroprudential policy and systemic risk: An overview, Procedia Economics and Finance, No. 20, pp 645 – 653. <https://core.ac.uk/download/pdf/82666573.pdf>
- Vinals, J. (2011) Macroprudential Policy—Filling the Black Hole. IMF Papers, April. <https://blogs.imf.org/2011/04/08/macroprudential-policy-filling-the-black-hole/>

إثر الانتشار المصرفي في تحقيق الربحية في القطاع المصرفي باستخدام البصرة انموذجاً

الباحث: حسين علي محمد

البنك المركزي العراقي / فرع البصرة

شعبة الابحاث

المستخلص: يلعب القطاع المصرفي دوراً بارزاً في حشد الموارد الاقتصادية وتمويل النمو الاقتصادي فضلاً عن دوره في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي ، وبهدف شمول كافة افراد المجتمع بالخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي ، ينصب هدف البحث الى اهمية الانتشار المصرفي الصحيح لوصول الخدمات الى كافة افراد المجتمع بمختلف الطبقات الاجتماعية وهذا بدوره يؤدي الى تحقيق الارباح في القطاع المصرفي من خلال الزيادة الحاصلة بعدد المودعين، توصل البحث الى تمركز المصارف في منطقة دون اخرى كما تم قياس اثر انتشار المصارف على تحقيق الربحية المصرفية حيث تبين وجود علاقة مؤثرة بينهما الامر الذي يتطلب تحقيق انتشار اكثر خصوصاً في المناطق المحرومة من الخدمات المصرفية في المحافظة.

The effect of the banking spread in achieving the profitability at the banking sector by using Basra as a symbol

Abstract: the banking sector play an important role to mobilize the economic resources and finance the economic growth in addition to its role of achieving the monetary and financial stability to include all members of society in the banking services to achieve the financial inclusion. The aim of the search is to emphasize the importance of banking outreach to access the services to all members of society in different social classes, this leads in turn to achieve profits in the banking sector through the increase in the number of depositors. The search reached to concentration of banks in areas without other, As has been measured the effect of the banks outreach to achieve the banking profitability. As show there is an influential relationship between them, which requires of achieving more expansion, especially at disadvantaged areas from banking services at province.

المقدمة (Introduction):

يلعب القطاع المصرفي دوراً بارزاً في حشد الموارد المالية وتحقيق النمو الاقتصادي فضلاً عن دوره في توفير الاستقرار المالي والنقدي للاقتصاديات الحديثة، يتكون القطاع المصرفي في محافظة البصرة من (6) مصارف حكومية وعدد فروعها (29)، أما القطاع الخاص فيضم (24) مصرفاً و (8) مصارف إسلامي و (7) مصارف أجنبي. إن دور القطاع المصرفي مهم حيث يسعى إلى تحقيق وصول الخدمات المالية والمصرفية المتاحة إلى أكبر عدد من الأفراد وقطاع الأعمال وبتكاليف مناسبة بما يساهم في استدامة الشمول المالي، أي حصول جميع أفراد المجتمع في كل مكان وزمان على الخدمات المصرفية التي تلبي احتياجاتهم بجودة وأسعار مناسبة التي تقدمها المصارف، بحيث يكون لكل أفراد المجتمع فرصة للحصول على هذه الخدمات لإدارة أموالهم ومخزراتهم بشكل سليم وآمن، وبالتالي فإن الشمول المالي سبب رئيسي للنمو الاقتصادي للدولة والاستقرار المالي وذلك لأن الحالة الاقتصادية للدولة لا تتحسن بسبب وجود عدد كبير من الأفراد والمؤسسات مستبعدين مالياً من القطاع المالي، كما أن الشمول المالي يتضمن أن المؤسسات المالية تطور منتجاتها وكما أن التنافس مع بعضها من أجل تقديم المنتجات المالية بأرخص وأسهل الوسائل بحيث ترعى مصلحة المستهلك، حيث أن الشمول المالي يهتم بشرائح كثيرة في المجتمع وخصوصاً المهمشة أو التي تكون غير قادرة على حصول المنتجات المالية التي تناسب احتياجاتها، مثل الفقراء ومحدودي الدخل وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن الشمول المالي يحرص على أن كل الفئات تحصل على منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتهم وظروفهم وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة وخفض معدلات الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي للأفراد والدولة. وفي ظل تطور الصناعة المصرفية ولمواكبة التطورات في المجال الاقتصادي والتكنولوجي ظهرت وظيفة التوزيع المصرفي (الانتشار) والتي تهدف إلى إيصال الخدمة المصرفية إلى الزبون من خلال زيادة عدد المصارف إلى المستوى المطلوب، بمعنى أن تتناسب أعداد المصارف وفروعها مع أعداد السكان بغية وصول الخدمات المصرفية إلى أكبر عدد منهم حيث أن الدور الذي يلعبه التوزيع الصحيح للمصارف والشركات مؤثر في رفع شيء كبير عن كاهل الزبون من عناء التوجه إلى المصارف أو الشركات المالية وعناء الجهد وكذلك توفير الخدمة في الوقت المخطط له من قبل الزبون، وبالتالي جعل الخدمة المصرفية في متناول يد المستفيدين بالكمية اللازمة في الزمان والمكان المناسبين للزبون وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق زيادة في الربحية التي تساعد على الاستمرار والنمو، حيث أن وظيفة التوزيع يعد أحد عناصر المزيج التسويقي، والذي يمثل النشاط الديناميكي الحركي الذي يمارس كافة العاملين في المصرف، أي كان موقعهم وأياً كان العمل الذين يقومون به، إذ يشمل الجهود كافة التي تكفل تدفق الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف إلى الزبون، إذ يتكون من العناصر الأساسية هي (الخدمة، التسعير، التوزيع)، إذ يعتبر توزيع الخدمات على المستهلكين الحاليين والمرتقبين واختيار الأماكن المناسبة عنصر مهم من عناصر المزيج التسويقي الذي تعمل المصارف على الاهتمام به وتولييه الأهمية.

يسعى البحث إلى اختبار أثر انتشار الفروع المصرفية ومواقع الشركات (التوزيع) في كل قضاء من أجل إيصال الخدمات المصرفية إلى أكبر عدد من العملاء (الزبائن) وبالتالي تحقيق الربحية، كذلك توضيح عدد المستفيدين من الخدمات المصرفية التي يقدمها القطاع المصرفي المتواجدة في القضاء بمعنى آخر نسبة الاستهداف التي تستهدفهم القطاع المصرفي التواجد في القضاء إلى حجم السكان في القضاء.

مشكلة البحث (Research problem):

ان عملية ايصال الخدمة الى الزبون من الامور التي تحتل اهتماما واسعا من الادارات المسؤولة عن التسويق المصرفي ففي اتساع المنافسة في السوق أصبح الموقع الجغرافي للمصرف او الشركة المالية من العوامل التي تجذب الزبائن لذلك فان التوزيع (الانتشار) مهم في القطاع المصرفي وبالتالي وصول الخدمات المصرفية الى أكبر عدد من الزبائن.

اهمية البحث (Research importance):

تكمن اهمية البحث من خلال توزيع المصارف على حساب الكثافة السكانية التي يتواجد فيها المصرف او الشركة وكذلك تركز أكثر من مصرف او شركة في منطقة جغرافية معينة والوقوف على اهم الاسباب التي ادت الى ذلك من اجل اتخاذ بعض التوصيات في هذا الامر وبالتالي الوصول الى أفضل ارتباط بين الزبون والمصارف والشركات المالية.

اهداف البحث (Research Objectives):

- 1- تحديد أثر العلاقة بين عدد المصارف والتوزيع السكاني (عدد السكان).
- 2- تحديد إثر نسبة السكان المستفيدين من الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف والشركات المالية في المحافظة.
- 3- تحديد أثر العلاقة بين الانتشار المصرفي وزيادة الربحية للمصارف او الشركة المالية؟

فرضيات البحث (Research Hypotheses):

- الانتشار المصرفي (التوزيع) على عدد الزبائن مهم بالنسبة لتقديم الخدمات لهم.
- التوزيع الكفوء للمصارف او الشركات المالية يحقق الربحية للقطاع المصرفي او الشركات المالية.

مجتمع وعينة البحث (Society and study):

تم الحصول على البيانات الخاصة بالمصارف من قسم مراقبة المصارف في البنك المركزي العراقي فرع البصرة كذلك معلومات الشركات من قسم مراقبة الشركات في الفرع، كذلك تم الحصول معلومات السكان وعددهم في كل قضاء من قبل الجهاز المركزي للإحصاء فرع البصرة، ويشتمل مجتمع البحث على (64) مصرف شملت القطاع المصرفي الحكومي والاهلي والاجنبي وكذلك الشركات البالغ عددها (100) شركة في محافظة البصرة، اذ ان عينة الدراسة شملت العامين (2016-2017) بسبب توفر البيانات.

منهجية البحث (Research Method):

اعتمد البحث المنهج الوصفي والتحليلي في فحص فرضيته، اذ تم اعتماد اسلوب البيانات المقطعية (cross-sectional data) من خلال وصف اهم المفاهيم المتعلقة بمشكلته واستخدام الاساليب الاحصائية في جمع وتوصيف متغيرات البحث ومن ثم اعتماد اسلوب التحليل لاختبار فرضية البحث فقد تم استخدام التحليل الاحصائي باستخدام البرنامج (evIEWS9.5) لفحص العلاقة بين متغيرات البحث والتوصل الى نموذج قياسي خالي من مشاكل التوصيف يمكن استخدامه واعتماده في وصف بيانات البحث.

الدراسات السابقة (previous studies):

اولاً: دراسة (أ. قريشي محمد /أ. نعون وهاب - 2008)

(النظم المعاصرة لتوزيع الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية الجزائرية)

ان ديناميكية المنافسة الحرة وما تفرضه من المتطلبات الحركية في القرارات الادارية تمثل التحديات الاساسية لأداره البنوك التجارية اليوم، وبالتالي فان هذه التحديات ستحد من قدرة البنوك التجارية الجزائرية على تحقيق اهداف الربح والنمو بالسهولة المعهودة، توصلت الدراسة الى الاهتمام بالنشاط التسويقي للبنوك حيث هو الضمان لتقديم افضل الخدمات للمستهلكين ولتوسيع نطاق تسويقها وزيادة ارباحها بما يحقق الاستقرار والنمو في نشاطها المصرفي وبالنتيجة فان التسويق المصرفي يسعى الى اشباع رغبات المستهلكين ويتأثر بعوامل منها (منافذ توزيع الخدمة و برامج الترويج للخدمة و انواع ومواصفات الخدمة المقدمة) وبالنتيجة تهدف الدراسة الى تطوير الخدمات المصرفية ومنافذ الخدمات وتوزيعها والتحسين المستمر في نوعية الخدمات وايضاً نشر الثقافة المصرفية لدى الزبائن وطريقة التعامل واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

ثانياً: دراسة (بتول عبد علي -2017)

(دور تطوير الخدمات المصرفية وخصائصها التسويقية في المصارف التجارية)

تناولت الدراسة المصارف العراقية في العراق والتي تطبق الانشطة والخدمات المصرفية شملت عينة الدراسة كافة المصارف التجارية باستعمال اساليب احصائية منها (مقاييس النزعة المركزية والتكرارات ومعامل الارتباط الذاتي وغيرها)، توصلت الدراسة الى وجود العديد من العوامل التي تزيد من صعوبات العمل على المصارف التجارية وعدم قدرتها على مواكبة التطور التكنولوجي الحاصل في البيئة الخارجية كذلك هنالك امكانية لدى المصارف التجارية في تطوير اعمالها المصرفية وتعزيز علاقتها مع الزبائن من خلال الاستعانة بالخدمات التسويقية المصرفية في توصيل الخدمات الى العملاء ، الامر المهم الذي توصلت له الدراسة هو الارتباط بين الخدمات التسويقية المصرفية وتطوير عمل المصارف الذي يبين العلاقة الطردية بين الخدمات المصرفية ونمو وتعظيم الارباح في المستقبل .

أولاً: المفاهيم النظرية للبحث

أ- الخدمة المصرفية:

قد لا يختلف البعض كثيراً بمفهوم الخدمة المصرفية حيث يمكن تعريف الخدمة المصرفية بأنها الاشباع الذي يسعى الى تحقيقه العميل لحاجاته ، اما من منظور المصرف تمثل مصدرا للربح⁽¹¹⁾.

كذلك يعرف بأنه القرارات والانشطة التي تهدف الى جعل الخدمة المصرفية في متناول يد المستفيدين، وذلك من خلال قنوات التوزيع.

كما يعرف مجموعة من النشاطات المخططة التي ستؤدي بدورها الى انتقال الخدمة من نقطة الانتاج (المصرف او الشركة) الى نقطة البيع (الزبون).

كذلك تعتبر الخدمة المصرفية عبارة عن مجموعة أنشطة تتعلق بتحقيق منافع في مجال العمليات المصرفية معنية للزبون، سواء كانت ذلك بمقابل مادي او دونه، فقد يقوم المصرف احيانا بتقديم خدمات مجانية للزبون، وهي بطبيعتها غير ملموسة، ولا يترتب على بيعها نقل ملكية شيء، وقد لا يرتبط انتاجها وتقديمها بمنتج مادي ملموس.

وبالتالي فان السلع والخدمات مفهومان منفصلين لكل واحد منهما معنى خاص حيث ان الخدمة ليست شيء ماديا ملموسا ولا يمكن تملكها، فعلى سبيل المثال عندما نتقدم لإجراء عملية تحويل مبلغ من المال ل احد الاقارب فأننا لا نحصل على شيء مادي ملموس، وانما نحصل على الاشباع والرضى من خلال تحويل مبلغ المال.

كذلك فان الخدمات المصرفية والمالية تمثل مجموعة من الخدمات التي تقدمها المصارف للزبائن، وترتبط هذه الخدمات بالوظائف الاساسية للمصارف مثلا عملية الايداع والائتمان والخدمات والاستثمار، فالخدمات المصرفية عديدة ومتنوعة، حيث تشمل الخدمات المصرفية بعض الانواع منها الخدمات التقليدية المتعارف عليها مثل خدمة الايداع والسحب وادارة حسابات الزبائن والتحويلات المالية واصدار الشيكات(الصكوك) ومنح القروض والائتمان واصدار خطابات الضمان وغيرها، اما النوع الاخر خدمات الاستثمار فهي متعلقة بإدارة محافظ الاوراق المالية وتقديم الاستشارة وتقديم التمويلات العقارية وغيرها، اما النوع الاخر فهو الخدمات الجديدة والمستحدثة التي تقدمها المصارف باستخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية وخاصة تكنولوجيا الاتصالات، كخدمة البطاقة المصرفية وخدمات الصراف الالي (ATM) وخدمات الهاتف المصرفي وخدمات المصارف عبر شبكة الانترنت ، اذ ان هذه الخدمات اصبح محل اهتمام الكثير لما توفره من خدمات للزبائن بصورة جيدة وحديثة⁽²²⁾.

وبالتالي يرى الباحث بان الخدمة المصرفية المقدمة هي كل نشاط يقدمه المصرف للزبون، وبالتالي

يسعى من خلالها إرضاءه، سواء كان ذلك بمقابل او بدون مقابل.

¹-علي بني لام، أثر التوزيع المصرفي في صافي الدخل، بحث تطبيقي في مصرف اشور الدولي، كلية دجلة الجامعة، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 12 ، العدد 50، ص ص 287-305.

²-عباس نوار الموسوي (2014)، الاثر الاستراتيجي للمصارف الالكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية وتحقيق المزايا التنافسية، كلية الادارة والاقتصاد/جامعة واسط، "مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية"، العدد 16، ص 1-27.

ب - جودة الخدمة المصرفية:

تعد جودة الخدمات المصرفية في الوقت الحاضر من الضروريات الملحة بواقع القطاع المصرفي وكسب اكبر عدد من الزبائن وتحقيق رضاهم ، الامر الذي ينعكس ايجابا على ربحية المصرف من جهة وعلى عموم الحياة الاقتصادية من جهة اخرى اذ تؤكد التوجهات المعاصرة على ضرورة الاهتمام بجودة الخدمة كونها احدى الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق الميزة التنافسية والربحية العالية، ومن ثم زيادة قدرتها على البقاء والاستمرار والنمو، حيث ان جودة الخدمات المصرفية للمصارف تعتبر احدى الاستراتيجيات المصرفية التي تعتمد عليها لمنافسة الاخرين، وكذلك فان تحقيق رضا الزبون يساهم في كسب اكبر عدد من الزبائن.

يلاحظ ان تطبيق ثقافة الجودة يساهم في تحقيق اهداف المنظمات الخدمية في خلق اواصر الثقة والولاء بين المنظمات والزبائن، الامر الذي يجعل رضا الزبون عن اداء المنتج في زيادة فعالية اي التقديم نحو النتائج المرغوبة، منها ربحية مناسبة وبهذا تكون الجودة مسؤولية جميع عناصر المنظمة بدءاً بالإدارة لعليا المتمثلة في اعلى الهرم الى الموظفين الذين يمثلون قاعدة الهرم وتحدد لكل منهم مسؤوليات وحقوق⁽³³⁾

لذلك فان الابعاد التي تقاس بها جودة الخدمة المصرفية تتلخص بالتالي:

- 1- الاعتمادية (Reliability): وتعني ثبات وانجاز الخدمة بشكل سليم من المرة الاولى ووفاء المصرف لما تم وعد العميل به.
- 2- سرعة الاستجابة من قبل العاملين (Responsiveness): وتشير الى رغبة واستعداد العاملين بالمصرف في تقديم الخدمة ومساعدة الزبائن والرد على استفساراتهم والسرعة في اداء الخدمة، والاستجابة الفورية لطلب العميل.
- 3- القدرة او الكفاءة (Competence): وتعني امتلاك العاملين بالبنك للمهارات والمعرفة اللازمة لأداء الخدمة، وتفهم العملاء.
- 4- سهولة الحصول على الخدمة (Access): وتضمن سهولة الاتصال وتيسير الحصول على الخدمة من طرف العميل وذلك بقصر فترة انتظار الحصول على الخدمة.
- 5- اللباقة (Courtesy): وتعني ان يكون موظفي المصرف وخاصة من لهم اتصال مع الزبائن على قدر من الاحترام وحسن المظهر والتمتع بروح الصداقة والود والاحترام للزبائن.

³³ - اقريشي الصغير، وانعمون وهاب، النظم المعاصر لتوزيع الخدمات المصرفية، جامعة ورقلة وقاله، (<https://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20des%20Sciences%20Economiques%20,%20de%20Gestio%20et%20des%20Sciences%20Commerciales/La%20reforme%20du%20systeme%20bancaire%2011%20et%2012%20Mars%202008/2.pdf>).

6- الاتصال (Communication): ويقتضي تزويد الزبائن بالمعلومات وباللغة التي يفهموها، وتقديم التوضيحات والشروح اللازمة حول طبيعة الخدمة وتكلفتها، والمزايا المترتبة عن الخدمة، والبدائل الممكنة.

7- المصداقية (Credibility): وتتضمن مراعاة المصرف للأمانة والصدق في التعامل مع الزبائن مما يولد الثقة بين الطرفين كون العمل المصرفي قائم على اساس الثقة.

8- الامان (Security): ويعكس ذلك خلو المعاملات مع المصرف من الشك والخطورة، ويتضمن الامان المادي والمالي وسرية المعلومات.

9- معرفة وتفهم العميل (Knowing the customer): وتعني بذل الجهد لفهم احتياجات العميل ومعرفة احتياجاته، والاهتمام الفردي بالعميل ومعرفة العميل الدائم للمصرف، وتقديم النصح والاستشارة والتوجيه اللازم.

10- الجوانب المادية الملموسة (Physical): وتشمل التسهيلات المادية المستخدمة في العمل بدءا بالمظهر الخارجي للمصرف والتهئية من الداخل والاجهزة والوسائل المستخدمة في اداء الخدمة⁽⁴⁴⁾. وبالتالي فان جودة الخدمة المصرفية ترتبط وتعتمد على احتياجات وتوقعات العملاء، فاذا تم تقديم خدمة تتفق مع احتياجات وتوقعات العملاء او تتفوق عليها قيل ان الخدمة تتصف بالجودة.

ج- التوزيع المصرفي:

يعتبر التوزيع احد العناصر المهمة في المزيج التسويقي الذي له دورا جوهريا قد يفوق احيانا العناصر الاخرى، ان وجود الخدمة المصرفية الجيدة ذات السعر المناسب والمروج لها بقدر مناسب، لن تكون ذات فائدة او تأثير على حجم التعامل مع المصرف وعلى اقبال الزبائن وارضائهم ما لم يتم الاستمرار في توفير تلك الخدمات في الزمان والمكان المناسبين وفقا لمتطلبات وحاجات الزبائن، وعلى هذا الاساس فالتوزيع يمثل احد العناصر الحيوية والمهمة بالنسبة للمصارف والمستهلك لما له من دور فعال في تحقيق تدفق وانسياب الخدمات من اماكن انتاجها الى اماكن استهلاكها ومن خلال قنوات توزيعية مختارة، ولهذا يعتبر قرار التوزيع من اهم القرارات في القطاع المصرفي⁽⁵⁵⁾، ويعرف التوزيع المصرفي بانه يمثل القرارات والانشطة التي تهدف الى جعل الخدمة المصرفية في متناول يد المستفيدين ومن خلال قنوات التوزيع، فتوزيع الخدمات المصرفية يعني توصيل الخدمات للعملاء وضمان توفرها في المكان المناسب لهم وبالطريقة المناسبة⁽⁶⁶⁾.

4- بريش عبد القادر، جودة الخدمات المصرفية لزيادة القدرة التنافسية، جامعة الشلف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد3، 2005.
5- عبد اللطيف باشيخ (2014)، تقويم اداء البنوك السعودية في ضوء تداعيات الازمة المالية العالمية، مجلة جامعة عبد العزيز، الاقتصاد والادارة، مجلد28، عدد ص ص3-25.

6- ام الخير الدراجي (2015)، أثر عصرنه الخدمات المصرفية على الاداء البنكي، دراسة حالة البنك الجزائري لفترة (2008-2013)، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

د- العوامل التي تؤثر على اختيار فرع مصرف دون آخر:

1- قدرة المصرف المالية: فكلما كانت قدرة المصرف المالية عالية كلما استطاع اختيار مكان مناسب ومباني أكثر ملاءمة للتعامل المصرفي في الوقت الحالي والمستقبل.

2- طبيعة السوق المصرفي: ويقصد بذلك تعداد وتمركز وتشنت العملاء فكلما كان السوق متسماً بالتركيز كلما كان ذلك مشجعاً على افتتاح فرع كبير، وعلى العكس في حالة كون السوق يتصف بالتشتت فإن ذلك يلتزم فتح وحدة مصرفية صغيرة الحجم.

3- طبيعة الخدمات المصرفية المقدمة: تؤثر خصائص المنتج المصرفي على تصميم واختيار منفذ التوزيع، فإن كان حجم الخدمات المصرفية المقدمة في المنطقة كبير خاصة وإن بعض الخدمات المصرفية تتطلب مستوى فنياً خاصاً، فإن ذلك يتطلب استخدام قنوات توزيع غير تقليدية مثل استخدام الصراف الآلي، بالإضافة إلى ذلك فإن حجم الفرع يختلف باختلاف طبيعة الخدمات المصرفية⁽⁷⁷⁾.

ذ- استراتيجية توزيع الخدمات المصرفية:

يمكن للمصرف أن يحدد استراتيجية في مدى التغطية التي يوفرها نظام التوزيع في السوق أو المنطقة الجغرافية، وكذلك كثافة عملية التوزيع في هذا السوق أو هذه المنطقة أو في القطاع السوقي المختار، وهذه الاستراتيجيات هي: -

1- استراتيجية التوزيع المكثف: يمكن استخدام استراتيجية التوزيع المكثف من خلال تكثيف التعامل بالخدمات المصرفية، وذلك عن طريق نشر الفروع بطريقة مكثفة في منطقة جغرافية معينة حيث أن استراتيجية التوزيع تعتمد على عاملين هما الكثافة السكانية والنشاط التجاري في المنطقة وبالتالي يتطلب الأمر العمل بهذه الاستراتيجية.

2- استراتيجية التوزيع المحدود: إن استخدام استراتيجية التوزيع المحدود يكون عن طريق اختيار نوع معين من منافذ توزيع الخدمات المصرفية، ليقوم المصرف بتقديم هذه الخدمة. وهنا يتحتم على العميل التوجه إلى هذا المنفذ المحدد للاستفادة من هذه الخدمة أو التعامل معها.

3- استراتيجية التوزيع عن طريق الغير: وتستخدم هذه الاستراتيجية من قبل بعض المصارف التي تلجأ إلى توكيل غيرها في القيام بتقديم بعض الخدمات المصرفية نيابة عنها، خاصة في المناطق النائية، والتي يصعب عليها افتتاح فروع مصرفية فيها، سواء لانخفاض حجم النشاط الاقتصادي بها أو لموسمية.

⁷- سليم الحداد (2013)، دور الجهاز المصرفي في نشر الوعي المصرفي لدى العملاء، دراسة ميدانية من وجهة نظر عملاء المصارف التجارية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة.

وبشكل عام، يمكن أن تستخدم المصارف أكثر من استراتيجيات من استراتيجيات التوزيع السالفة الذكر. وهذا طبعا بالتناسب مع الخدمات المقدمة من طرفها وأيضاً مع الظروف التسويقية السائدة في السوق المصرفية، خاصة وان استخدامها ككلها يمكن المصرف من الوصول إلى أسواق أوسع وإشباع حاجات ورغبات أكثر للعملاء، وتحقيق معدل مناسب من النمو والربحية والاستقرار⁽⁸⁸⁾

ثانياً: التحليل القياسي للبحث

انسجاماً مع هدف البحث ولفحص اسئلة استخدام اسلوب مجموعة من الادوات الاحصائية متمثلة بالنسب التي توضح الانتشار المصرفي وكثافة التوزيع وكالاتي

1- : طبيعة الانتشار: يبين الجدول (1) عدد فروع المصارف التي تحتوي على أكثر من فرع في محافظة البصرة.

جدول رقم (1): عدد المصارف التي تحتوي أكثر من فرع

ت	عدد الفروع للمصرف	عدد الفروع	النسبة للمجموع الكلي
1	مصرف الرشيد	13	20%
2	مصرف الرافدين	11	17%
3	مصرف التعاوني الزراعي	3	5%
4	مصرف بغداد	3	5%
5	مصرف الاهلي	3	5%
6	مصرف التجاري العراقي	2	3%

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي فرع البصرة - قسم مراقبة المصارف

تم ادراج المصارف التي تحتوي على أكثر من فرع من أصل (64) مصرف توفرت المعلومات الكاملة عنها ضمن نطاق البحث في محافظة البصرة. حيث يتبين بان مصرف الرشيد قد شكل النسبة الاعلى من بين المصارف بعدد الفرع في محافظة البصرة بنسبة (20%)، وقد احتل المرتبة الثانية مصرف الرافدين بنسبة (17%)، ومن ثم المصرف الزراعي التعاوني بنسبة (5%)، وكل من المصرفين الاهلي، وبغداد بنسبة (5%)، اما المصرف التجاري العراقي فاحتلت عدد فروعها نسبة (2%)، اما بقية المصارف قد شكلت النسبة المتبقية (45%) من المجموع الكلي للمصارف في البصرة.

2- الكثافة المصرفية: يقيس هذا المؤشر عدد السكان الذي يمكن ان تقدم لهم الخدمة المصرفية

مقابل كل فرع مصرف موجود في كل قضاء في محافظة البصرة وكالاتي: تم استخدام القانون التالي

الاستخراج الكثافة المصرفية

$$\text{الكثافة المصرفية} = \frac{\text{عدد السكان (الف نسمة)}}{\text{عدد الفروع}} \quad (9)$$

⁸ - عبد الرزاق بن علي (2016)، توزيع الخدمات المصرفية، مدونة الدروس والمحاضرات في الادارة والاقتصاد،

(<https://abderrazagbenali.blogspot.com/>).

⁹ - تقرير الاستقرار المالي (2017)، البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي.

جدول (2): الكثافة المصرفية لكل قضاء

ت	اسم القضاء	عام 2016			عام 2017		
		عدد السكان الف نسمة	عدد الفروع	الكثافة المصرفية	عدد السكان الف نسمة	عدد الفروع	الكثافة المصرفية
1	البصرة	1362.601	50	27.25	1399.158	50	27.93
2	الزبير	485.008	6	80.83	498.023	6	83.004
3	شط العرب	165.431	2	82.71	169.868	2	84.93
4	ابي الخصيب	212.204	1	212.204	217.898	1	217.89
5	القرنة	271.404	3	90.46	278.688	3	92.89
6	المدينة	222.605	1	222.605	228.578	1	228.57
7	الفلو	40.086	1	40.86	41.162	1	41.162
المجموع	محافظة البصرة	2759339	64	43.11	2833375	64	44.27

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي فرع البصرة قسم مراقبة المصارف الجهاز المركزي للإحصاء فرع البصرة

يتبين من الجدول (2) ان الكثافة المصرفية في قضاء البصرة في عام (2016) بلغت (27.25) ألف نسمة لكل فرع لم تتغير بشكل واضح عن عام (2017) إذ حصلت زيادة بسيطة بلغت في عام (2017) حوالي (27.93) ألف نسمة لكل فرع، على رغم من الزيادة الحاصلة في عدد السكان مقابل بقاء عدد الفروع ثابت في القضاء وهذا يعكس بان نمو القطاع المصرفي ابطأ من ان يواكب النمو في عدد السكان، الى جانب ضعف الخدمات المصرفية الالكترونية.

اما في قضاء الزبير بلغت الكثافة المصرفية في عام (2016) حوالي (80.83) ألف نسمة لكل فرع، إذ حصلت زيادة بالكثافة المصرفية حيث بلغت في عام (2017) حوالي (80.004) ألف نسمة لكل فرع، إذ يعد هذا مؤشر سلبي بسبب الزيادة الحاصلة بعدد السكان وبقاء اعداد المصارف ثابت، وهذا يعكس بان النمو في القطاع المصرفي ابطأ بكثير بان يواكب النمو في عدد السكان بالنسبة لجميع فروع المصارف الحكومية، الخاصة، والاجنبية.

اما في قضاء شط العرب بلغت الكثافة المصرفية في عام (2016) حوالي (82.71) ألف نسمة لكل فرع، إذ حصلت زيادة بالكثافة المصرفية خلال العام (2017) حيث بلغت (84.93) ألف نسمة لكل فرع، إذ يعد هذا مؤشر سلبي بسبب الزيادة الحاصلة بعدد السكان وبقاء اعداد المصارف ثابت.

اما في قضاء ابي الخصيب بلغت الكثافة المصرفية في عام 2016 حوالي (212.204) ألف نسمة لكل فرع، إذ حصلت زيادة بالكثافة المصرفية إذا بلغت في عام (2017) حوالي (217.89) ألف نسمة لكل فرع، حيث يلاحظ ان هذه النسبة مرتفعة مقارنة بباقي الاقضية بسبب قلة المصارف في القضاء، إذ يعد هذا مؤشر سلبي بسبب الزيادة الحاصلة بعدد السكان وبقاء اعداد المصارف ثابت.

اما في قضاء القرنة بلغت الكثافة المصرفية في عام (2016) حوالي (90.46) ألف نسمة لكل فرع، اذ حصلت زيادة بالكثافة المصرفية اذ بلغت في عام (2017) حوالي (92.89) ألف نسمة لكل فرع، اذ يعد هذا مؤشر سلبي بسبب الزيادة الحاصلة بعدد السكان وبقاء اعداد المصارف ثابت.

اما في قضاء المدينة بلغت الكثافة المصرفية في عام (2016) حوالي (222.61) ألف نسمة لكل فرع، اذ حصلت زيادة بالكثافة المصرفية اذ بلغت في عام (2017) حوالي (228.57) ألف نسمة لكل فرع، اذ يعد هذا مؤشر سلبي بسبب الزيادة الحاصلة بعدد السكان وبقاء اعداد المصارف ثابت.

اما في قضاء الفاو بلغت الكثافة المصرفية في عام (2016) حوالي (40.86) ألف نسمة لكل فرع، اذ حصلت زيادة بالكثافة المصرفية اذ بلغت في عام (2017) حوالي (41.162) ألف نسمة لكل فرع، اذ يعد هذا مؤشر سلبي بسبب الزيادة الحاصلة بعدد السكان وبقاء اعداد المصارف ثابت.

وعند اخذ المحافظة بصورة اجمالية ففي عام 2016 بلغت الكثافة المصرفية للمحافظة حوالي (43.11) ألف نسمة لكل فرع، اذ ارتفعت هذه النسبة اذ بلغت في عام 2017 حوالي (44.27) ألف نسمة لكل فرع، وهذا يعكس الكثافة المصرفية التي يعانيها القطاع المصرفي في المحافظة حيث ان ارتفاع هذه النسبة مؤشر سلبي والذي يدل على ان القطاع المصرفي ليس بالمستوى الذي يواكب الزيادة الحاصلة بأعداد السكان بصورة واضحة.

1- مؤشر الانتشار المصرفي:

فرع مصرف لكل مئة ألف نسمة من السكان

جدول (3): الانتشار المصرفي لكل قضاء

ت	اسم القضاء	عام 2016			عام 2017		
		عدد السكان مئة الف نسمة	عدد الفروع	الانتشار المصرفية مئة الف نسمة	عدد السكان مئة الف نسمة	عدد الفروع	الانتشار المصرفية مئة الف نسمة
1	البصرة	13,62601	50	3.6	13,99158	50	3.57
2	الزبير	4,85008	6	1.23	4,98023	6	1.20
3	شط العرب	1,65431	2	1.20	1,69868	2	1.177
4	ابي الخصيب	2,12204	1	0.47	2,17898	1	0.45
5	القرنة	2,71404	3	0.0011	2,78688	3	1.07
6	المدينة	2,22605	1	0.4	2,28578	1	0.43
7	الفاو	0,40086	1	2.49	0,41162	1	2.43
مجموع		27,59339	64	2.31	28,33375	64	2.25
محافظة البصرة							

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي فرع البصرة قسم مراقبة المصارف الجهاز المركزي للإحصاء فرع البصرة

تم استخدام المعادلة لاستخراج قيمة الانتشار المصرفي

$$\text{الانتشار المصرفي} = \text{عدد الفروع} / \text{عدد السكان (100000)}$$

من الجدول (3) يتبين لنا ان الانتشار المصرفي في قضاء البصرة عام (2017) بلغ (3.5) مصرف لكل مئة ألف نسمة، اذ انخفضت النسبة بشكل قليل جدا عن العام السابق اذ بلغت في عام (2016) حوالي (3.6) مصرف لكل مئة ألف نسمة.

اما في قضاء الزبير بلغت نسبة الانتشار المصرفي عام (2017) بلغ (1.20) مصرف لكل مئة ألف نسمة، اذ انخفضت النسبة بشكل قليل عن العام السابق اذ بلغت في عام (2016) حوالي (1.23) مصرف لكل مئة ألف نسمة.

اما في قضاء شط العرب بلغت نسبة الانتشار المصرفي عام (2017) بلغ (1.77) مصرف لكل مئة ألف نسمة، اذ ارتفعت النسبة بشكل قليل عن العام السابق حيث بلغت في عام (2016) حوالي (1.23) مصرف لكل مئة ألف نسمة.

اما في قضاء ابي الخصيب نسبة الانتشار المصرفي عام (2017) بلغ (0.45) مصرف لكل مئة ألف نسمة، اذ انخفضت النسبة بشكل قليل عن العام السابق اذ بلغت في عام (2016) حوالي (0.47) مصرف لكل مئة ألف نسمة.

اما في قضاء القرنة بلغت نسبة الانتشار المصرفي عام (2017) بلغ (1.07) مصرف لكل مئة ألف نسمة، اذ ارتفعت النسبة عن العام السابق اذ بلغت في عام (2016) حوالي (0.001) مصرف لكل مئة ألف نسمة.

اما في قضاء المدينة بلغت نسبة الانتشار المصرفي عام (2017) بلغ (0.43) مصرف لكل مئة ألف نسمة، اذ بقيت النسبة ثابتة للعامين اذ بلغت في عام (2016) حوالي (0.43) مصرف لكل مئة ألف نسمة.

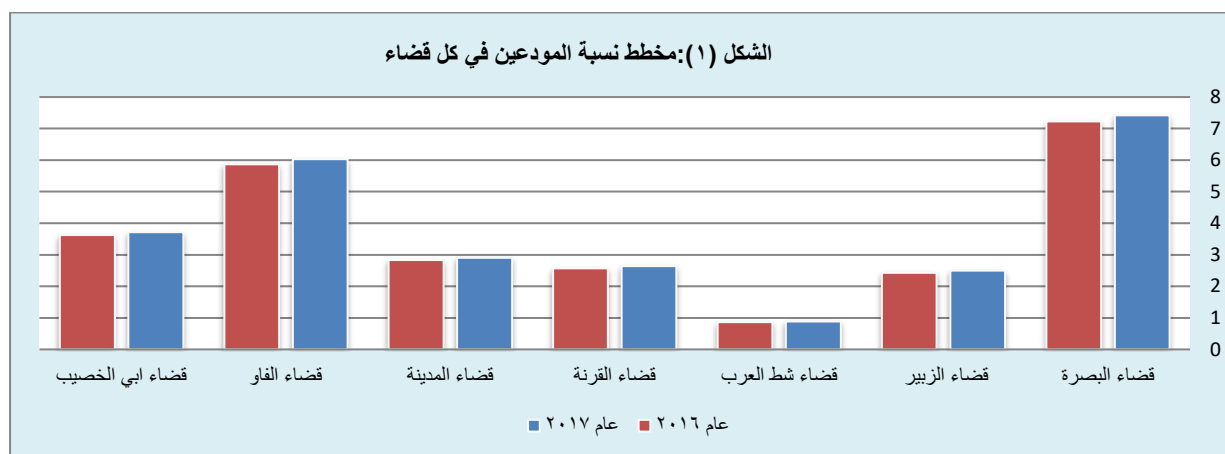
اما في قضاء الفاو نسبة الانتشار المصرفي عام (2017) بلغت (2.43) مصرف لكل مئة ألف نسمة، اذ انخفضت النسبة بشكل قليل عن العام السابق اذ بلغت في عام (2016) حوالي (2.49) مصرف لكل مئة ألف نسمة.

2- نسبة عدد المودعين لأجمالي سكان القضاء للعامين 2016-2017

جدول (4): اعداد المودعين في كل قضاء

اسم القضاء	عام 2016			عام 2017		
	عدد المودعين	عدد السكان	نسبة عدد المودعين للسكان	عدد المودعين	عدد السكان	نسبة عدد المودعين للسكان
البصرة	101119	1362601	7.42	102635	1399158	7.34
الزبير	12106	485008	2.49	13235	498023	2.66
شط العرب	1460	165431	0.88	1495	169868	0.88
القرنة	7167	271404	2.64	7346	278688	2.64
المدينة	6471	222605	2.91	6350	228578	2.78
الفاو	2417	40086	6.03	2899	41162	7.04
ابي الخصيب	7895	212204	3.72	7686	217898	3.53
مجموع	138635	2759339	5.024	141646	2833375	4.999

المصدر: الجدول من عمل الباحث البنك المركزي العراقي فرع البصرة قسم مراقبة المصارف-الجهاز المركزي للإحصاء



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4).

من نتائج الجدول (4) يتبين بان نسبة المستفيدين من السكان في كل قضاء من خلال عدد المودعين وبالتالي الاستفادة من الخدمات المصرفية المقدمة، اذ ان قضاء البصرة في عام (2017) بلغت نسبة المستفيدين من الخدمة المصرفية حوالي (7.3) حيث انخفض عن العام السابق بشكل قليل بسبب الزيادة بعدد السكان مقارنة بالزيادة الحاصلة بعدد المودعين اذ بلغت في عام 2016 حوالي (7.42) وكما يوضح الشكل (1).

اما في قضاء الزبير بلغت النسبة في عام (2017) حوالي (2.65) حيث ارتفعت عما كانت عليه في عام 2016 اذ بلغت (2.42) وذلك بسبب الزيادة بعدد المودعين رغم الزيادة الحاصلة بعدد السكان وكما موضح في الشكل (1).

اما في قضاء شط العرب بلغت النسبة في عام (2017) حوالي (0.88) حيث لم تتغير عما كانت عليه في عام 2016 اذ بلغت (0.88) رغم الزيادة الحاصلة بعدد المودعين الا ان الزيادة قابلها زيادة بعدد السكان وكما موضح في الشكل (1).

اما في قضاء القرنة بلغت النسبة في عام 2017 حوالي (2.63) حيث لم تتغير عما كانت عليه بشكل واضح في عام 2016 اذ بلغت (2.64) رغم الزيادة الحاصلة بعدد المودعين الا ان الزيادة قابلها زيادة بعدد السكان وكما موضح في الشكل (1).

اما في قضاء المدينة بلغت نسبة المستفيدين من الخدمة المصرفية في عام (2017) حوالي (2.77) حيث انخفض عن العام السابق بسبب الزيادة بعدد السكان مقارنة بالزيادة الحاصلة بعدد المودعين اذ بلغت في عام 2016 حوالي (2.90) وكما يوضح الشكل (1).

واما في قضاء الفاو بلغت النسبة في عام 2017 حوالي (7.042) حيث ارتفعت عما كانت عليه في عام 2016 اذ بلغت (6.02) وذلك بسبب الزيادة بعدد المودعين رغم الزيادة الحاصلة بعدد السكان وكما موضح في الشكل (1).

اما في قضاء ابي الخصيب بلغت نسبة المستفيدين من الخدمة المصرفية في عام (2017) حوالي (3.52) حيث انخفض عن العام السابق بسبب الزيادة بعدد السكان مقارنة بالزيادة الحاصلة بعدد المودعين اذ بلغت في عام (2016) حوالي (3.72) وكما يوضح الشكل (1).

وعند احتساب المجموع لمحافظة البصرة اذ بلغت نسبة المستفيدين من الخدمات المصرفية في عام (2017) حوالي (4.999) حيث انخفضت عن العام السابق رغم الزيادة الحاصلة بعدد المودعين بسبب زيادة اعداد السكان حيث كانت في عام (2016) تساوي (5.024).

3- المؤسسات المالية الغير المصرفية:

الجدول (5) يبين اعداد المؤسسات المالية الغير مصرفية المتواجدة في محافظة البصرة وحسب كل قضاء وعدد السكان حيث تم استخراج نسبة الانتشار للشركات لكل قضاء اذ تم الاعتماد على البيانات لعام 2018.

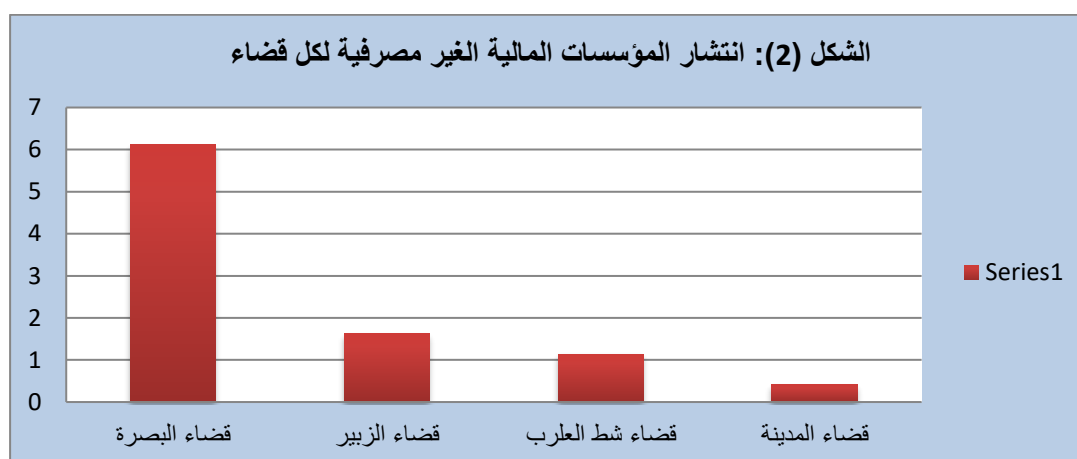
نسبة الانتشار = عدد المؤسسات المالية الغير مصرفية / عدد السكان (100,000)⁽¹⁰⁾

¹⁰- مصدر سابق في الهامش رقم (9)

جدول (5)

ت	اسم القضاء	عدد المؤسسات المالية الغير مصرفية	عدد السكان	نسبة الانتشار
1	البصرة	88	1436253	6.12
2	الزبير	9	511224	1.76
3	شط العرب	2	174373	1.14
4	المدينة	1	234641	0.42

المصدر: اعداد الباحث، البنك المركزي العراقي فرع البصرة قسم مراقبة الشركات - دائرة الجهاز المركزي للإحصاء



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

يتبين لنا من الجدول (5) ان نسبة الانتشار للشركات في قضاء البصرة بلغت (6.12) شركة لكل (100) ألف نسمة، بينما بلغت في قضاء الزبير (1.76) شركة لكل (100) ألف نسمة، بينما في قضاء شط العرب بلغت (1.14) شركة لكل (100) ألف نسمة، اما في قضاء المدينة بلغت (0.42) شركة لكل (100) ألف نسمة، كذلك يبين الشكل البياني (2) حجم الانتشار في كل قضاء، كما يلاحظ ان عدد الاقضية المنتشرة فيها الشركات اربع اقضية (قضاء البصرة- قضاء الزبير- قضاء شط العرب- قضاء المدينة) من اصل سبعة اقضية، كذلك ان اغلب الشركات في قضاء البصرة منتشرة في مركز القضاء، كذلك قضاء الزبير الذي يشمل اكثر من ناحية ذات الكثافة السكانية عالية الا ان الشركات تركزت في مركز الزبير، كذلك قضاء شط العرب بحيث ان عدد الشركات في القضاء قليل جداً، اما قضاء المدينة فقد احتوى على شركة واحدة فقط .

تقدير نموذج الانحدار: لقياس اثر الانتشار المصرفي على ربحية القطاع المصرفي في المحافظة تم صياغة نموذج يحتوي على المتغيرات التالية: -

Y: متغير معتمد والذي ويمثل ربحية فروع المصارف في كل قضاء مقاس بالمئة ألف دينار عراقي.

X: متغير مستقل والذي يمثل نسبة الانتشار المصرفي بحسب الاقضية لكل مئة ألف نسمة من السكان.

وكما مبين بالجدول التالي:

جدول (6): بيانات متغيرات الدراسة

ت	اسم القضاء	x	y
1	البصرة	3.57	348127.24701
2	الزبير	1.2	-1524.03019
3	شط العرب	1.177	-13178.66051
4	ابي الخصيب	0.45	-19296.01129
5	القرنة	1.07	-9642.73437
6	المدينة	0.43	-23498.83139
7	الفاو	2.43	-307.67581

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات من قسم مراقبة المصارف في البنك المركزي العراقي فرع البصرة.

بعد تحديد متغيرات البحث وتوصيف نموذج ننتقل الى تقدير النموذج باستخدام البرنامج القياسي (eviews) وكما مبين بالجدول (8).

جدول (7) نتائج التقدير

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 03/31/19 Time: 11:32
Sample: 1 7
Included observations: 7

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-108252.2	52463.71	-2.063373	0.0940
X	100556.3	28938.36	3.474844	0.0178
R-squared	0.707166	Mean dependent var		40097.04
Adjusted R-squared	0.648600	S.D. dependent var		136095.4
S.E. of regression	80676.05	Akaike info criterion		25.66923
Sum squared resid	3.25E+10	Schwarz criterion		25.65377
Log likelihood	-87.84230	Hannan-Quinn criter.		25.47822
F-statistic	12.07454	Durbin-Watson stat		1.657869
Prob(F-statistic)	0.017757			

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج 9.5 eviews بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

اولا: من بيانات الجدول (7) يمكن الحصول على معادلة النموذج المقدر:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X + e_i$$

$$\hat{y} = -108252.2 + 100556.3X$$

من معادلة الانحدار ($\beta_0 = -108252.2$) الحد الثابت، وتمثل قيمة المتغير التابع (الارباح) في مدة معينة عندما تكون قيمة المتغير المستقل صفر ($X=0$)، اي يوجد انخفاض بالربحية عند اعداد الانتشار .

من معادلة الانحدار ($\beta_1=100556.3$) ويعني إثر الانتشار على ربحية القطاع المصرفي وبالتالي عند زيادة الانتشار وحدة واحدة سوف يؤدي الى زيادة الربحية بمقدار (10055.63)، اي ان الارباح في القطاع المصرفي سوف تزداد بزيادة الانتشار المصرفي في كل قضاء.

من معادلة الانحدار المتغير العشوائي (ei) يمثل المتغيرات الاخرى غير المذكورة في الانموذج المقدر.

ثانيا: اختبار معنوية المعلمات للنموذج:

$H_0: \beta_0=0$ غير معنوية

$H_1: \beta_0 \neq 0$ معنوية

من بيانات الجدول (7) حيث ان قيمة prob. للمعلمة β_0 تساوي (0.09) وهي اقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.10$) وهذا يؤدي الى رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة اي معنوية المعلمة β_0 .

$H_0: \beta_1=0$ غير معنوية

$H_1: \beta_1 \neq 0$ معنوية

من بيانات الجدول (7) حيث ان قيمة فرضية prop. للمعلمة β_1 تساوي (0.01) وهي اقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.10$) وهذا يؤدي الى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة اي معنوية المعلمة β_1 .

ثالثا: اختبار القدرة التفسيرية للنموذج (R-squared):

من نتائج الجدول (6) نجد قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (0.70) وهذا يعني ان (70%) من التغير الحاصل في المتغير المعتمد (الربحية) تم تفسيره من قبل المتغير المستقل الانتشار المصرفي في النموذج.

رابعا: اختبار معنوية النموذج (F-statistic):

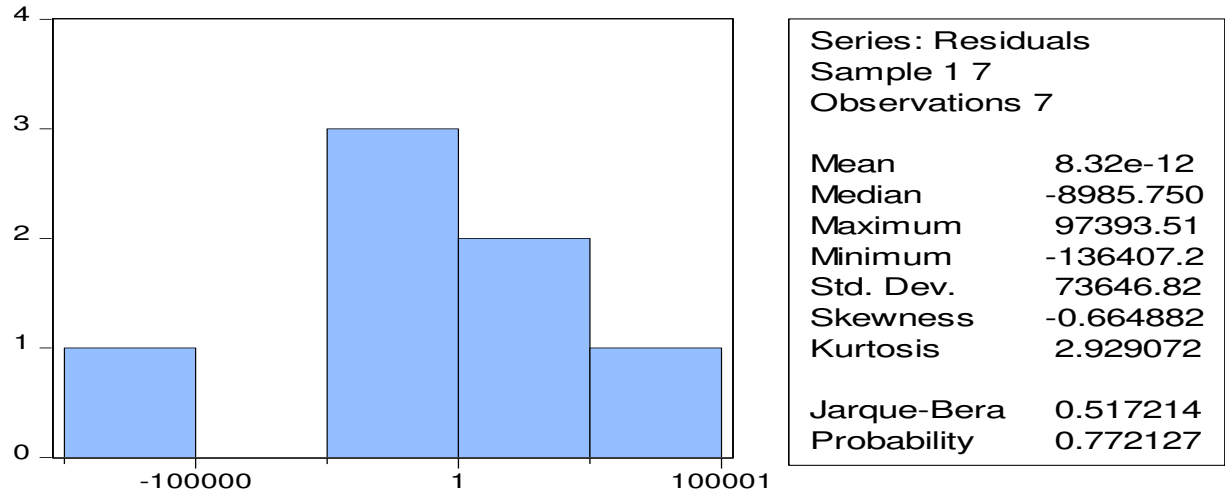
$H_0: \beta_0=\beta_1=0$

$H_1: \beta_0 \neq \beta_1=0$

من نتائج الجدول (7) نجد قيمة (prob.) لإحصائه (F) مساويه (0.017) وهي اقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) مما يتطلب رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة، مما يدل على ان النموذج معنوي ومناسب لبيانات البحث.

خامسا: اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-bera):

شكل (3): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر.



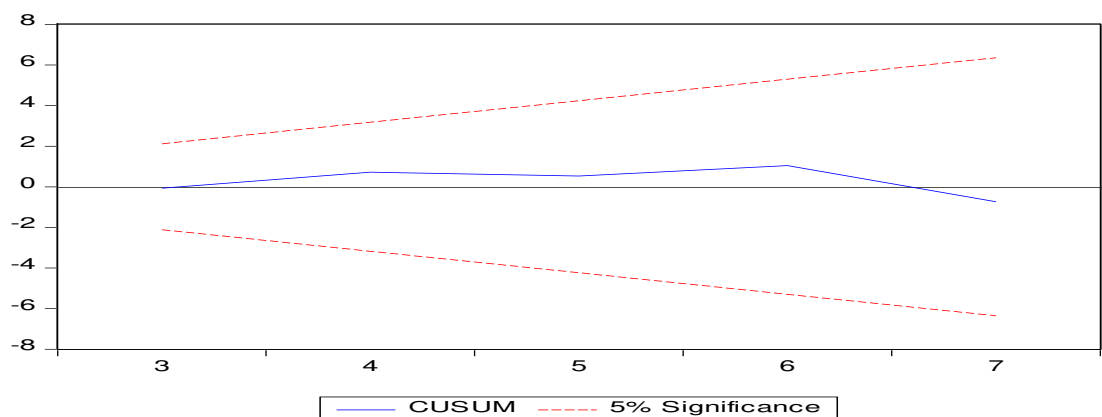
المصدر: نتائج برنامج eviews9.5 بالاعتماد على بيانات الجدول (6).

H_0 : بواقي العلاقة تتوزع طبيعي

H_1 : بواقي العلاقة لا تتوزع طبيعي

من نتائج الشكل (3) نجد ان (Probability) مساوي (0.77) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) مما يتطلب قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، أي ان بواقي العلاقة تتوزع توزيعا طبيعيا.

خامسا: اختبار استقراريه بواقي النموذج المقدر (cu sum):



الشكل (4): اختبار استقرار بواقي العلاقة (CUSUM).

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews 9.5 بالاعتماد على بيانات الجدول (6).

يبين الشكل البياني (4) نتائج اختبار استقراريه بواقي النموذج القياسي المقدر حيث يتبين بانها مستقرة، وذلك لان قيم احصاءة (cu sum) الاختبار لم تتجاوز الحد الاعلى او الحد الادنى للاختبار وبمستوى معنوية (5%) وبالتالي ان النموذج المقدر مستقر وخالي من مشاكل التوصيف.

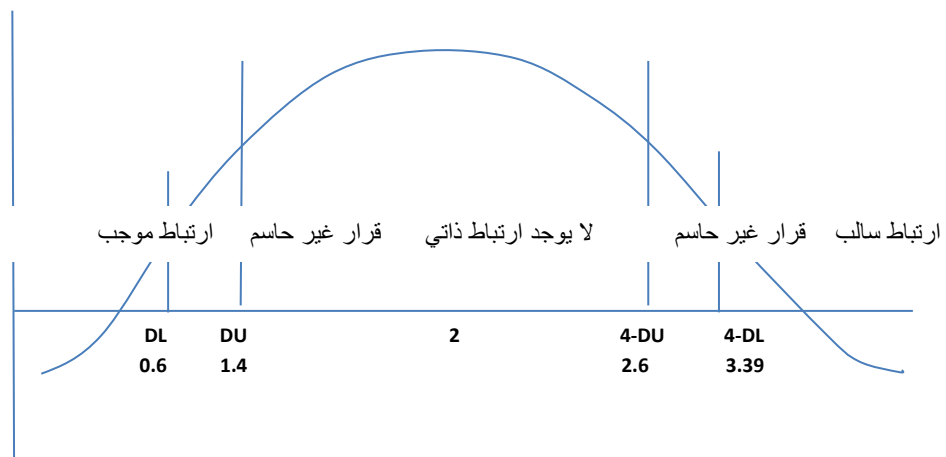
سادسا: اختبار الارتباط الذاتي (Durbin-Watson):

$$H_0: \rho=0$$

$$H_1: \rho \neq 0$$

يتبين من الجدول (5) بان قيمة احصاءة Durbin-Watson للارتباط الذاتي البالغة (1.65) والتي تختبر الفرضية (وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج المقدر من الرتبة الاولى) اي يوجد ارتباط بواقي النموذج من النوع (1)AR، ومن اجل الحكم على نتائج الاختبار يتم اولا الحصول على القيم الجدولية العليا والدنيا، والتي يتم الحصول عليها من خلال جداول خاصة باحصاءة الاختبار عند مستوى معنوية (5%)، والشكل (5) يوضح قاعدة القرار التي سيتم علي اساسها قبول او رفض فرضية الاختبار حيث يشير (DU) الى الحد الاعلى للقيمة الجدولية للاختبار ، وترمز (DL) الى الحد الاعلى للقيمة الجدولية، ويتبين من الشكل (5) بان قيمة احصاءة دربن واتسن D.W (1.65) تقع في منطقة رفض فرضية العدم، اي ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من المرتبة الاولى.

الشكل (5): اختبار Durbin-watson



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج 9.5 eviews بالاعتماد على بيانات الجدول (7)

*نتيجة: من اختبارات التوصيف السابقة يمكن الاستدلال على ان النموذج المقدر حسن التوصيف ويمكن استخدامه في وصف العلاقة بين المتغيرات حيث تبين خلوه من المشاكل القياسية.

4-المبحث الرابع

الاستنتاجات:

- 1- يشكل القطاع المصرفي الحكومي في المحافظة اهمية بالغة من حيث التفضيل اذ ان اعداد المودعين في هذا القطاع على غرار القطاع المصرفي الخاص.
- 2- لوحظ من خلال البحث ان زيادة في فروع المصارف يؤدي بالنتيجة الى زيادة في الربحية المصرفية.
- 3- لوحظ ان التمرکز المصرفي في القطاع المصرفي وكذلك الشركات يكون في مركز القضاء على الرغم من وجود أكثر من فرع مصرف في نفس المنطقة.
- 4- عدم استخدام الاساليب الكفيلة باستقطاب أكبر عدد من الزبائن ادى الى انخفاض اعداد المودعين وهذا يؤثر على الارباح.
- 5- قلة عدد المصارف مقارنة بعدد السكان حيث ان اعدد المصارف بقي ثابت على الرغم من الزيادة الحاصلة بعدد السكان.
- 6- عدم وجود الشركات المالية في الاقضية (ابي الخصيب والقرنة والفاو) وكذلك قلة المصارف فيها بصورة واضحة وتمركزها في قضاء البصرة يؤدي الى عدم وصول الخدمات المصرفية الى الزبائن بصورة صحيحة مما يؤدي الى زيادة عناء الزبون.

التوصيات:

- 1- استخدام اساليب كفيلة لتطوير القطاع المصرفي لاستقطاب أكبر عدد من الزبائن.
- 2- اخذ بنظر الاعتبار الكثافة السكانية والزيادة الحاصلة بكل قضاء من اجل اعداد دراسات لغرض التوزيع المصرفي الصحيح في ذلك.
- 3- زيادة اعداد المصارف بما يناسب الزيادة الحاصلة بعدد السكان في كل قضاء.
- 4- فتح شركات مالية في الاقضية الخالية من وجودها (ابي الخصيب والقرنة والفاو) مع اخذ بعين الاعتبار الزيادة الحاصلة بعدد السكان لغرض زيادة عدد الشركات في الاقضية المتواجد فيها الشركات المالية ولكن بعدد قليل جدا لما توفره هذه الشركات من خدمات للزبائن.

المراجع:

- 1- بريش عبد القادر، جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك جامعة الشلف، "مجلة اقتصاديات شمال افريقيا"، عدد3، 2005.
- 2- عباس نوار الموسوي (2014)، الاثر الاستراتيجي للمصارف الالكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية وتحقيق المزايا التنافسية، كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة واسط، "مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية"، العدد16 ، ص ص 16-27.
- 3- عبد اللطيف باشيخ(2014)، تقويم اداء البنوك السعودية في ضوء تداعيات الازمة المالية العالمية، "مجلة جامعة عبد العزيز"، الاقتصاد والادارة، مجلد 28 ، عدد 1 ص ص 3-25
- 4- علي بني لام، أثر التوزيع المصرفي في صافي الدخل، بحث تطبيقي في مصرف اشور الدولي للاستثمار، كلية دجلة الجامعة، "المجلة العراقية للعلوم الادارية"، المجلد12 ، العدد50، ص ص 287-305.
- 5- سليم الحداد (2013)، دور الجهاز المصرفي في نشر الوعي المصرفي لدى العملاء، دراسة ميدانية من وجهة نظر عملاء المصارف التجارية في قطاع غزة، غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة.
- 6- ام الخير الدراجي (2015)، أثر عصنة الخدمات المصرفية على الاداء البنكي، دراسة حالة البنك الجزائري لفترة (2008-2013)، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارة وعلوم التسيير.
- 7- تقرير الاستقرار المالي (2017)، البنك المركزي العراقي قسم الاستقرار النقدي والمالي
- 8- عبد الرزاق بن علي (2016)، توزيع الخدمات المصرفية، مدونة الدروس والمحاضرات في الادارة والاقتصاد، (<https://abderrazagbenali.blogspot.com/>).
- 9- اقريشي الصغير، وانعمون وهاب، النظم المعاصر لتوزيع الخدمات المصرفية، جامعة ورقلة و قاله، 2008-[https://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20des%20Sciences%20Economiques%20,%20de%20Gestion%20et%20des%20Sciences%20Commerciales/La%20reform%20du%20systeme%20bancair\(e%2011%20et%2012%20Mars%202008/2.pdf](https://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20des%20Sciences%20Economiques%20,%20de%20Gestion%20et%20des%20Sciences%20Commerciales/La%20reform%20du%20systeme%20bancair(e%2011%20et%2012%20Mars%202008/2.pdf)

الائتمان النقدي لمجموعة من المصارف العاملة في محافظة البصرة لعام (2016-2017)

البنك المركزي العراقي / فرع البصرة
قسم الإحصاء والأبحاث - شعبة الإحصاء

أحمد جاسب عبد الرزاق
اعداد: م. ملاحظ

محور الأول: الائتمان المصرفي

المقدمة:

تعد عملية منح الائتمان المصرفي من الوظائف الرئيسة والهامة التي تقوم بها المصارف لتحقيق أهدافها ، ويعتبر الائتمان المصرفي من اهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية في العراق للجمهور حيث ان الائتمان المصرفي يوفر متطلبات الجمهور التي بأمر الحاجة لها سواء كانت استهلاكية والتي تشمل (قروض السيارات ، قروض السفر، قروض الزواج، قروض العلاج، قروض الدراسة....الخ) او إنتاجية التي تساهم في زيادة انتاج المشاريع التجارية او الصناعية او الزراعية وبالتالي تعود بالفائدة على المقرض والمقترض، ويعد من الأنشطة المصرفية المهمة التي تجلب الإيرادات المجزية نتيجة قيام المصارف التجارية باستلام الودائع المصرفية ومن ثم تشغيلها لكونها وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين

حيث تم اعداد تقرير عن الائتمان النقدي لـ (61) فرع من فروع المصارف العاملة في محافظة البصرة كما قسمت حسب نوع القطاع (حكومي - اهلي - اجنبي) وكانت المقارنة بين القطاعات الثلاثة من خلال حساب معدل النمو (نسبة زيادة الائتمان النقدي) للعام (2016-2017) وحساب نسبة الائتمان لكل قطاع كذلك حساب نسبة الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع (توظيف الودائع) وحساب نسبة الودائع لكل قطاع من القطاعات الثلاثة لعام 2017 وكذلك رسم مخططات بيانية توضح النسب، حيث تم جمع البيانات من خلال مراقبة المصارف في البنك المركزي العراقي / فرع البصرة.

مفهوم الائتمان المصرفي:

يقصد بالائتمان المصرفي على وجه العموم بانه عمليات الإقراض والاقتراض ذلك لان الذين يملكون الأموال ليس بالضرورة هم من يستطيعون استثمارها بأنفسهم ومن شان الائتمان نقل هذه الأموال من الطرف الأول الى الطرف الثاني على سبيل الإقراض، وقد يجري ذلك مباشر بين صاحب المال والمقترض، مما يجعل الائتمان ضرورة جوهرية للتقدم الاقتصادي فهو يحول دون بقاء الأموال معطلة او مجمده مما يمكن رجال الاعمال من مباشرة أعمالهم او توسيعها وفي ذلك زيادة انتاجية رأس المال.

نشأة الائتمان المصرفي:

لقد تطورت وظائف ومؤسسات الائتمان عبر المرحلة التاريخية المتعاقبة التي مرت بها البشرية اذ ان الائتمان ليس بحديث العهد بل ترجع العمليات الائتمانية بصفقتها الائتمانية الأولية والبسيطة الى عهود قديمة اذ عرفها البابليون منذ سبعة قرون قبل الميلاد كما شاع التعامل بالعمليات الائتمانية في الصين منذ أوائل القرن التاسع الميلادي بعد ذلك ساهم الائتمان في بداية القرن السادس عشر الميلادي في تمويل الصناعة الحرفية وزيادة حجم انتاجها وتوزيعها مما زاد من حصيلة الأرباح وتراكمها كما توسع دور الائتمان بعد تلك المدة في المصارف مما جعل التعامل بالائتمان المصرفي عادة شائعة بين الافراد والمؤسسات المالية والمصرفية والحكومات من جهة وبين البلدان المختلفة من جهة أخرى.⁽¹⁾

أهمية الائتمان المصرفي:

يمكن النظر الى أهمية الائتمان المصرفي من زاويتين الأولى وفقاً لوجهة نظر المصرف التجارية والثانية لدور الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي

1- أهمية الائتمان على مستوى المصرف:

يعتبر الائتمان المصرفي على مستوى المصرف الاستثماري من اهم الاعمال المصرفية واكثرها خطراً نظراً لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي في حالة عدم دراستها بصورة دقيقة الى انهيار المصرف، وهو في ذات الوقت الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة المصرف والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح ودونه تفقد المصارف دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.

2- أهمية الائتمان على مستوى الاقتصاد:

على مستوى الاقتصاد فان الائتمان المصرفي هو نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثير متشابك الابعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاؤه ويعتبر في ذات الوقت أداة حساسة قد تؤدي الى اضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه، حيث يؤثر حجم الائتمان المصرفي على الحالة الاقتصادية العامة فالمبالغة في حجم الائتمان يمكن ان يؤدي الى اثار تضخم ضارة ، والانكماش في منح الائتمان قد يؤدي الى صعوبة مواصلة المشروعات لنشاطها ، وبالتالي الحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية لذلك يجب ان يكون الائتمان متوازياً وملبياً للاحتياجات التمويلية الفعلية للاقتصاد القومي بما يؤدي الى زيادة معدلات التنمية المنشودة ،لذلك فان الدولة تحاول ان تسيطر على الائتمان بوسائل مباشرة وغير مباشرة من خلال المصرف ،ويساعدها في ذلك القرارات الائتمانية الصادرة عن إدارات الائتمان بالمصارف التجارية ،حيث ان قرار الائتمان يجب ان لا يخرج عن السياسة الائتمانية لمصرف وهي مرتبطة بسياسة الدولة ووجدت أصلاً لتحقيق أهدافها.⁽²⁾

مخاطر الائتمان: -

وهي من اهم وأقدم المخاطر التي تتعرض لها المصارف وستظل تستحوذ على النسبة الأكبر من اجمالي حجم وتأثير تلك المخاطر على الفعاليات التشغيلية للمصرف ومنذ النصف الثاني من عقد التسعينات حيث تشير الدراسات المصرفية في الدول المختلفة سواء الدول المتقدمة او النامية الى ان معظم الازمات المصرفية التي بلغ عددها (147) ازمة، اصابة (116) بلداً على مدى الأربعين سنة الماضية كان اهم أسبابها تعثر الائتمان والتي أدت الى نتائج اقتصادية سلبية كبيرة وحدث تراجع شديد في الناتج المحلي الاجمالي وفرص العمل. (3)

أنواع الائتمان المصرفي: -

تأخذ التسهيلات الائتمانية والقروض والسلف المصرفية اشكال متعددة بحيث يمكن تصنيفها كالآتي (4)

1- من حيث المدة: يقسم الى ثلاث أنواع هي: -

أ- الائتمان قصير الاجل: وتتراوح مدته من (120) يوماً ولا تزيد مدته عن عام واحد، وهو عادة ما يستخدم من قبل المقترض لسد النقص في راس المال العامل لمواجهة النفقات الجارية للمشاريع ونظراً لقصر اجل استحقاقه فان أسعار الفائدة عليه تنسم بالانخفاض في العادة.

ب- الائتمان متوسط الاجل: وهنا تتراوح المدة بين سنة وخمس سنوات على الأكثر ويستخدم لأغراض التجديد والتوسع الصناعي او لتمويل الصادرات.

ج- الائتمان طويل الاجل: وهو الذي تزيد مدته عن خمس سنوات ويستخدم بشكل رئيسي لتمويل الاستثمارات في الأصول الثابتة كالإنشاءات والتجهيزات والآلات وبسبب طول أجله وزيادة المخاطر المحيطة بهذا الائتمان فان سعر الفائدة المصرفية يكون مرتفعاً عادةً.

2- من حيث الغرض:

أ- الائتمان الاستثماري (المخصص للإنتاج): حيث تمنح لتأسيس او توسيع المؤسسات الإنتاجية او تجديدها وتوفير السيولة اللازمة لها لممارسة نشاطها.

ب- الائتمان التجاري: يستخدم لأغراض الاستيراد والتصدير والتوزيع ويهدف الى تنشيط تداول السلع وتسهيل العمليات التجارية.

ج- الائتمان الاستهلاكي: أي القروض الموجهة لشراء السلع لأغراض استهلاكية، وهي التي يستفيد منها الافراد العاديون لسد حاجاتهم الاستهلاكية مثل شراء السيارات او الأثاث او السلع المعمرة لذا فهو ائتمان شخصي في العادة يقدم في الاغلب للأفراد من موظفي الدولة والشركات الأخرى.

3- من حيث الشخص المقترض: يقسم الائتمان المصرفي وفقاً للشخص المقترض الى: -

أ- ائتمان مصرفي خاص: وهو الائتمان الذي يمنح (للأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريون كالشركات)، وتعتمد قدرة الشخص من الافراد والمؤسسات في الحصول على هذا الائتمان على ملائمتهم المالية الخاصة (الحالية والمستقبلية) وحددت نسبته في العراق بموجب أحكام المادة (30) من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 بـ (10-15%) من رأسمال المصرف واحتياطياته السليمة.

ب- ائتمان مصرفي عام: هو الائتمان الذي يمنح القانون العام (الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والجهات الحكومية) وتعتمد في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة ومركز الدولة المالي للجهات الحكومية الذي يتعلق بدوره بالظروف الاقتصادية والسياسية والمالية والأمنية.

4- من حيث الضمانات المرتبطة بالائتمان: وتكون الضمانات اما شخصية او عينية او مزيج من الضمانات

أ- الائتمان الممنوح بالضمانات الشخصية: هو الائتمان الذي يحصل عليه المقترض دون ان يقدم اية أموال عينية ضماناً لتسديد الائتمان بل يكفي مانح الائتمان بوعده يقطعه المدين على نفسه بتسديد الدين أي يؤخذ بالحساب شخص ضامن موثق به لديه سجل تجاري او بيان بالدخل يستخدم هذا النوع من الائتمان للقروض الاصغر لغرض مساعدة الطبقة الفقيرة من المجتمع وتمنح مما يطلق عليه بنوك الفقراء.

ت- الائتمان الممنوح بالضمانات العينية: فهو الائتمان الذي يحصل عليه المقترض بعد تقديمه اصولاً ضامناً لتسديد هذا الائتمان (عقارات -أراضي منشآت المشروع الخ).

5- وفقاً لطريقة استخدامه من المصارف: يقسم الائتمان المصرفي الى

1- الائتمان المصرفي النقدي المباشر

2- الائتمان المصرفي غير المباشر (الائتمان التعهدي)

3- الائتمان المصرفي الدولي

4- الائتمان المصرفي المشترك

5- الائتمان التمويل التجاري

1- الائتمان النقدي المباشر: يعتبر الائتمان النقدي المباشر الشكل الأكثر شيوعاً في نشاط المصارف وأكثرها ربحية ويشكل التوظيف الأكثر أهمية من قبل إدارة الائتمان، وهو قيام المصرف بمنح مبالغ مباشرة لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ومحددة بعقد الائتمان، وأكثر أنواع الائتمان النقدي شيوعاً هي: -

أ- الحساب الجاري المدين: ينظر الى الحساب الجاري المدين على انه تعهد من قبل المصرف بان يضع مبلغاً معيناً تحت تصرف العميل خلال مدة معينة ويستفيد العميل من هذا الحساب اما بقبض هذا المبلغ

كله او بعضه خلال المدة المحددة المتفق عليها مع المصرف او بسحب شيكات عليه او بأي وسيلة أخرى، وفي مقابل ذلك يتعهد العميل برد المبالغ التي يستعملها فعلاً وما يتفق عليه من فوائد وعموله ومصروفات.

ب- الائتمان المباشر (القروض والسلف): تشكل القروض والسلف أكثر أنواع الائتمان المصرفي شيوعاً واستخداماً وعادة ما يلجأ الى هذا النوع من الائتمان لتغطية احتياجات المقترضين المختلفة سواء كانت تلك المستخدمة في تمويل احتياجات رأس المال العامل ام تلك التي تستخدم في عمليات التمويل الاستثماري الطويل.

ث- الكمبيالات المخصوصة: تعتبر عملية خصم الكمبيالات او الأوراق التجارية شكلاً من اشكال الائتمان المصرفي قصيرة الاجل فالورقة التجارية سند قانوني يتعهد بمقتضاها أحد التجار بدفع مبالغ معينة الى عميل اخر بتاريخ محدد، المصرف يستطيع ان يخصم الورقة التجارية للتاجر الذي يحملها مقابل عموله متفق عليها تمكنه من الحصول على قيمتها قبل حلول اجل استحقاقها ويقوم المصرف فيما بعد بمطالبة المدين بقيمتها، ولهذا فان شيوع استخدامها يجعل منها شكلاً مهماً من اشكال الائتمان المصرفي المباشر.

2- الائتمان المصرفي غير المباشر (الائتمان التعهدي): يستند مفهوم الائتمان غير المباشر (الائتمان التعهدي) على عدم تقديم المصرف دعماً مالياً مباشراً للزبون وانما التزامه بدفع اموال نقدية في حال تحقق شروط معينة بمعنى ان قيام المصرف بعملية الدفع تعتمد بشكل اساس على مدى تنفيذ العلاقة التعاقدية بين زبون المصرف وجهات اخرى. فالمصرف في هذا النوع من التسهيلات لا يمنح مبالغ مباشرة مثل القروض او قطع الكمبيالات، وانما يلتزم من خلال التعهد بالدفع بالإيفاء بالتزامات الزبون امام اخر (المستفيد)، وان هذا التعهد قد يتحقق ويتحول الى التزام نقدي واجب الدفع او قد لا يتحقق وينتهي مفعوله بتاريخ الانتهاء وذلك وفقاً لمى تحقق الشروط الواردة في التعهد.

انواع الائتمان غير المباشر (الائتمان التعهدي)

أ- الكفالات المصرفية (خطابات الضمان):

هو تعهد يصدر من مصرف بناء على طلب احد المتعاملين معه (الامر) بدفع مبلغ معين او قابل للتعين لشخص اخر (المستفيد) دون قيد او شرط اذا طلب منه ذلك خلال المدد المعينة في الخطاب، ويحدد في خطاب الضمان الغرض الذي صدر من آجلة، وللمصرف ان يطلب تقديم كفالة شخص او عينية لتغطية خطاب ائتمان و يجوز ان تكون الكفالة تنازلاً من الامر عن حقة تجاه المستفيد ، لا يجوز للمستفيد التنازل عن حقة الناشئ عن خطاب الضمان الى الغير الا بموافقة المصرف كذلك لا يجوز للمستفيد المطالبة بقيمة خطاب الضمان عن غرض اخر غير الغرض المحدد له فيه حسب قانون التجارة رقم (30) لسنة (1984) المعدل.

ب-الاعتماد المستندي:

وسيله مصرفية ابتكرها الفكر المصرفي لخدمة التجارة الخارجية والاعتماد المستندي كما ورد في تعليمات غرفة التجارة الدولية (باريس)(u.c.p.600) وهو كتاب صادر عن المصرف يتعهد بموجبة المستفيد بدفع مبلغ معين ضمن شروط تذكر بكتاب فتح الاعتماد لقاء تقديم وثائق ومستندات من بوالص الشحن وفواتير اصلية مصادق عليه بغرفة التجارة والصناعة من دولة المنشأ، وشهادات صحة تثبت تنفيذ جميع الشروط والاحكام الواردة بكتاب الاعتماد عقداً رضائياً يقوم على الاعتبار الشخصي للعميل وينعقد بتوافر رضا اطرافه بحيث يلتزم المصرف بتقديم التسهيلات الائتمانية بناء على التزام عمله الوفاء بقيمة مع الفوائد المتفق عليها والعمولات، ويعتبر عقداً مستقلاً عن العمليات الأخرى كالقرض او الخصم وعمليات البيع، لذا عندما يقرر المصرف فتح أي اعتماد يتم التركيز في المقام الأول على سلامة مركز العميل المالي، وعلى ما توفره حيازة المستندات من حماية تتمثل في رهن على البضائع، بالإضافة لما تتضمنه وثيقة التأمين من غطاء يغطي الاخطار التي قد تنشأ.

المحور الثاني: الائتمان النقدي

الائتمان النقدي: يعتبر الائتمان النقدي المباشر الشكل الأكثر شيوعاً في نشاط المصارف وأكثرها ربحية ويشكل التوظيف الأكثر أهمية من قبل إدارة الائتمان، وهو قيام المصرف بمنح مبالغ مباشرة لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ومحدده بعقد الائتمان، حيث تم التطرق الى الائتمان النقدي في محافظة البصرة لمجموعه من المصارف لعامي (2016-2017) باستخدام بعض المؤشرات (معدل النمو، نسبة الائتمان النقدي الى الودائع، نسبة الودائع في القطاع) موضحة كما في أدناه: -

أولاً: فروع المصارف الحكومية

1- سجل رصيد الائتمان النقدي الممنوح في نهاية عام 2017 مقارنة بالرصيد في نهاية 2016 زيادة بنسبة بلغت كما موضحه بالجدول رقم (1) لكل من (مصرف الرافدين فرع الجنيينة 92.633%، مصرف الرافدين فرع سفوان 46.465%، مصرف الرشيد فرع ساحة سعد 31.651%، مصرف الرافدين فرع البصرة 11.285%، مصرف الرافدين فرع المعقل 4.137%، مصرف الرشيد فرع شط العرب 3.686%، مصرف الرافدين فرع الاستقلال 0.517%) حيث كان مصرف الرافدين فرع الجنيينة اعلى نسبة زيادة، في حين انخفضت نسبة الائتمان في عام 2017 عند مقارنتها مع عام 2016 للمصارف التالية (مصرف الرشيد فرع الثورة 8.597%، مصرف الرشيد فرع العشار 9.299%، مصرف الرشيد فرع السيف 7.561%، مصرف الرشيد فرع المربد 17.307%، مصرف الرشيد فرع الزبير 14.9997%،

مصرف الرشيد فرع ام قصر 9.395%، مصرف الرشيد فرع القرنة 7.311%، مصرف الرافدين فرع الصيادلة 6.610%، مصرف الرافدين فرع ابي الخصيب 18.922%، مصرف الرافدين فرع مطار البصرة 9.293%، المصرف الزراعي التعاوني /القرنة 9.281%، المصرف الزراعي التعاوني مكتب شط العرب 35.878%).

2- بلغت نسبة الائتمان النقدي خلال العام 2017 لفروع المصارف الحكومية ولـ (30) فرع (92.161%) من اجمالي الائتمان النقدي في المحافظة موضحة بالشكل رقم (1).

3- بلغت نسبة الودائع لفروع المصارف الحكومية ولـ (30) فرع خلال العام 2017 (90.593%) من اجمالي الودائع في المحافظة موضحة بالشكل رقم (2).

4- بلغت نسبة الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع في القطاع الحكومي لعام (30.187%) موضحة بالجدول رقم (2).

5- سجلت نسبة الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع في المحافظة لعام 2017 لفروع المصارف الحكومية ولـ (30) فرع (27.347%) موضحة بالجدول رقم (2).

ثانياً: فروع المصارف الاهلية

1- سجل رصيد الائتمان النقدي الممنوح في نهاية عام 2017 مقارنة بالرصيد في نهاية 2016 موضحة بالجدول رقم (1) زيادة بنسبة بلغت لكل من (مصرف التنمية الدولي للاستثمار 853 %، المصرف الأهلي العراقي فرع البصرة 762%، مصرف المتحد للاستثمار فرع البصرة 180%، مصرف سومر التجاري 38%، مصرف التعاون الإسلامي 28%، مصرف بغداد فرع ام قصر 1%) حيث كان مصرف التنمية الدولي للاستثمار اعلى نسبة زيادة، في حين انخفضت نسبة الائتمان في عام 2017 عنده مقارنة مع عام 2016 للمصارف التالية (مصرف بغداد فرع البصرة 66%، مصرف التجارة العراقي فرع البصرة 9%، مصرف الشرق الأوسط فرع المنار 67%، مصرف الاستثمار العراقي فرع البصرة 1%، مصرف الائتمان العراقي 6%، مصرف الاتحاد فرع البصرة 13%، مصرف اشور الدولي فرع البصرة 50%، المصرف العراقي الإسلامي 30%، المصرف الوطني 28%، مصرف البلاد الإسلامي 30%، مصرف ايلاف فرع الباسم 77%).

2- بلغت نسبة الائتمان النقدي لفروع المصارف الاهلية لعام 2017 لـ (25) فرع (2.529%) من اجمالي الائتمان النقدي في المحافظة موضحة بالشكل رقم (1).

3- بلغت نسبة الودائع لعام 2017 لفروع المصارف الاهلية لـ(25) فرع (6.473%) من اجمالي الودائع في المحافظة موضحة بالشكل رقم (2).

4- بلغت نسبة الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع في القطاع الأهلي لعام 2017 (11.592%) حيث كانت النسبة الأقل في القطاعات موضحة بالجدول رقم (2).

5- سجلت نسبة الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع لعام 2017 لفروع المصارف الاهلية ولـ (25) فرع (0.750%) حيث كانت النسبة الأقل بين القطاعات موضحة بالجدول رقم (2)

ثالثاً: فروع المصارف الاجنبية

1- ان اغلب فروع المصارف الاجنبية في محافظة البصرة قد ازداد الائتمان النقدي لديها عند مقارنة الرصيد في 2017 بنهاية 2016 كما موضحه بالجدول رقم (1) وكانت نسبة الزيادة لدى كل من (بنك الشرق الاوسط وأفريقيا 19.049%، بنك البحر المتوسط 339.999%، بنك ملي إيران 66.263%) حيث كانت اعلى نسبة لدى بنك البحر المتوسط بلغت (339.999%).

2- بلغت نسبة الائتمان النقدي لـ(6) فروع من فروع المصارف الاجنبية في محافظة البصرة لعام 2017 (5.311%) من اجمالي الائتمان النقدي في المحافظة موضحة بالشكل رقم (1).

3- بلغت نسبة الودائع لـ(6) فروع من فروع المصارف الاجنبية في محافظة البصرة لعام 2017 (2.934%) من اجمالي الودائع في المحافظة موضحة بالشكل رقم (2).

4- بلغت نسبة الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع في القطاع الأجنبي لعام 2017 (53.719%) حيث كانت النسبة الأعلى في القطاعات الثلاثة.

5- بلغت نسبة الائتمان النقدي لدى فروع المصارف الاجنبية لعام 2017 (1.576%) الى اجمالي الودائع في المحافظة موضحة من الجدول رقم (2).

جدول رقم (1)

ت	المصرف	الائتمان النقدي 2017	الائتمان النقدي 2017	الودائع 2017	معدل نمو الائتمان النقدي %	نسبة الائتمان الى الودائع %
1	مصرف الرشيد فرع الثورقة 88	119,791,360,273	109,492,637,532	976,998,652,841	-8.597	11.207
2	مصرف الرشيد فرع العشار 208	34,886,420,208	31,642,395,033	74,678,803,758	-9.299	42.371
3	مصرف الرشيد فرع السيف 60	55,621,706,626	51,415,882,473	126,115,632,990	-7.561	40.768
4	مصرف الرشيد فرع المريد 247	16,009,464,498	13,238,750,537	72,566,350,459	-17.307	18.243
5	مصرف الرشيد فرع جامعة البصرة 508		14,840,107,436	31,961,868,578		46.430
6	مصرف الرشيد فرع الزبير 105	9,811,841,603	8,340,094,133	104,105,581,743	-14.999	8.011
7	مصرف الرشيد فرع شط العرب 571	5,184,108,572	5,375,183,343	20,843,556,421	3.686	25.788
8	مصرف الرشيد فرع ام قصر 549	662,571,381	600,324,379	6,184,339,164	-9.395	9.707
9	مصرف الرشيد فرع القاو 503		6,572,814,799	11,206,516,791		58.651
10	مصرف الرشيد فرع القرينة 172	6,772,764,140	6,277,633,239	64,347,022,492	-7.311	9.755
11	مصرف الرشيد فرع ساحة سعد	1,684,970,032	2,218,278,876	12,606,877,010	31.651	17.595
12	مصرف الرشيد فرع فندق البصرة الدولي		852,920,065	3,077,316,392		27.716
13	مصرف النهرين الاسلامي		13,790,845,580	26,943,000		51185.263
14	الرافدين فرع البصرة 2	35,379,971,803	39,372,653,599	328,300,783,853	11.285	11.992
15	الرافدين فرع الصيدلية 96	50,987,554,308	47,617,120,239	74,736,054,744	-6.610	63.713
16	الرافدين فرع الاستقلال 185	19,785,091,882	19,887,368,408	122,054,142,385	0.517	16.293
17	الرافدين فرع الجنيينة 316	4,883,430,848	9,407,081,901	515,378,047,710	92.633	1.825
18	الرافدين فرع المعقل 52/	15,242,399,396	15,873,021,773	178,651,827,640	4.137	8.884
19	الرافدين فرع ابي الخصيب 122	13,833,080,147	11,215,529,723	67,838,004,291	-18.922	16.532
20	الرافدين فرع خور الزبير 362		2,631,834,830	17,927,752,871		14.680
21	الرافدين فرع سفوان 119	11,030,818,040	16,156,248,671	20,606,041,974	46.465	78.405

27.456		33,319,865,320	9,148,424,931		الرافدين فرع المدينة 270/	22
524.192		1,192,993,978	6,253,581,124		الرافدين / فرع المنطقة الحرّة 372	23
10.376	-9.293	4,852,650,577	503,519,215	555,105,823	الرافدين مطار البصرة/ 291	24
10537.726	-9.281	294,831,267	31,068,512,523	34,246,959,303	الزراعي التعاوني /القرنة	25
917.138		76,572,255,770	702,273,632,949		الزراعي التعاوني / فرع البصرة 737	26
4787.920	-35.878	33,417,691	1,600,012,560	2,495,268,404	الزراعي التعاوني/ مكتب شط العرب	27
1644.074		5,868,762,242	96,486,804,080		المصرف العقاري / فرع البصرة	28
666.869		1,696,306,379	11,312,142,612		المصرف الصناعي/ فرع البصرة	29
0.435		1,323,324,922,809	5,763,860,413		المصرف العراقي للتجارة/ فرع البصرة	30
30.734		49,884,291	15,331,850		مصرف بغداد/ فرع القرنة	31
0.881	-66	89,569,495,995	789,939,682	2,336,705,850	مصرف بغداد/ فرع البصرة	32
7.863	1	9,425,832,671	741,155,690	732,683,154	مصرف بغداد/ فرع ام قصر	33
8.008	-9	21,595,770,693	1,729,489,317	1,898,348,000	مصرف التجاري العراقي/ فرع البصرة 809	34
17.876		3,227,174,024	576,897,447		مصرف التجاري العراقي/ فرع تايم سكوير	35
10.753	-67	13,869,833,447	1,491,478,421	4,476,116,795	مصرف الشرق الاوسط/ فرع المنار/ 858	36
10.933	-1	3,199,331,787	349,783,034	353,531,816	مصرف الاستثمار العراقي/ فرع البصرة	37
40.856	180	478,877,606	195,650,398	69,806,274	مصرف المتحد للاستثمار/ فرع بصره	38
68.986		17,416,708	12,015,252		مصرف بابل/ فرع بصرة	39
24.880		19,606,582,226	4,878,119,889		مصرف البصرة الدولي	40
6.258		5,314,764,553	332,627,621		مصرف الاهلي العراقي/ فرع ام قصر	41
96.333		908,052,026	874,760,890		مصرف الاهلي العراقي/ فرع الرميّة الشمالية	42

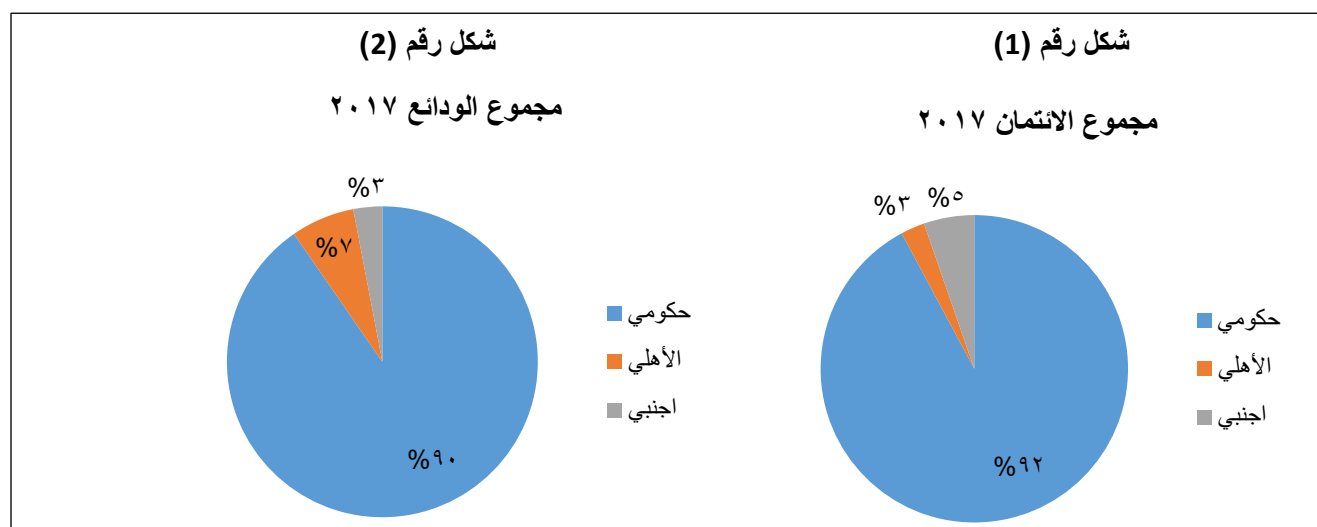
38.158	762	10,697,874,364	4,082,162,194	473,485,787	مصرف الاهلي العراقي/ فرع البصرة	43
0.440	-6	83,353,558,752	367,250,666	391,750,666	مصرف الائتمان العراقي/788	44
108.487	38	180,256,672	195,555,568	141,388,892	مصرف سومر التجاري	45
74.618	-13	5,906,599,375	4,407,387,767	5082737269	مصرف الاتحاد/ فرع البصرة	46
18.559	-50	1,286,717,106	238,806,627	482,054,311	مصرف اشور الدولي/ فرع البصرة	47
279.187		1,595,803,629	4,455,288,891		مصرف المنصور/ فرع البصرة	48
0.287	853	11,034,346,918	31,727,470	3,330,659	مصرف التنمية الدولي/ فرع البصرة	49
23.982	-30	1,810,370,024	434,171,443	624,644,682	مصرف العراقي الاسلامي/ فرع بصرة	50
4.589	-28	1,311,248,847	60,180,000	84,038,000	مصرف الوطني الاسلامي	51
287.990	28	836,163,637	2,408,070,833	1,876,768,270	المصرف التعاوني الاسلامي	52
5.465	-37	8,540,514,317	466,818,460	740,926,552	مصرف البلاد الاسلامي	53
9.732		5,898,557,186	574,053,937		مصرف جيهان الاسلامي	54
96.639	-77	5,917,812,572	5,718,921,410	25,291,249,122	مصرف ايلاف / فرع الباسم	55
20.388	19.049	8,098,423,004	1,651,140,608	1,386,944,950	بنك الشرق الاوسط وافريقيا	56
0.314		7,769,286,593	24,459,326		بنك عودة	57
181.994	339.999	7,161,821,639	13,034,138,868	2,962,313,856	بنك البحر المتوسط	58
8.577	81.452	60,731,213,712	5,209,318,905	2,870,897,874	بنك بيلوس	59
0.087		6,767,822,525	5,905,359		بنك انتركونتيننتال	60
113.551	66.262	47,977,588,045	54,479,257,704	32,766,953,762	بنك ملي ايران	61
		4,721,507,118,084	1,401,061,082,503		المجموع	

المصدر: البنك المركزي العراقي فرع البصرة/ قسم مراقبة المصارف

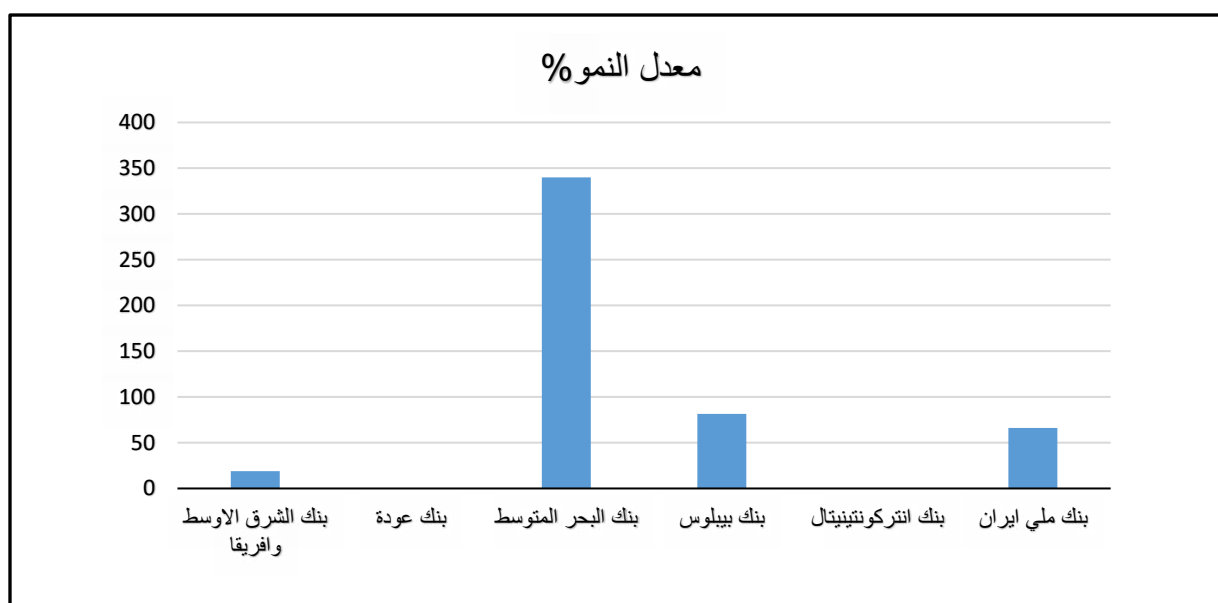
جدول رقم (2)

ت	القطاع	مجموع الائتمان 2017	مجموع الودائع 2017	نسبة الائتمان النقدي %	نسبة الودائع %	نسبة الائتمان الى الودائع في القطاع %	نسبة الائتمان الى الودائع %
1	حكومي	1,291,229,216,976	4,277,368,123,140	92.161	90.593	30.187	27.347
2	الأهلي	35,427,644,757	305,632,839,426	2.529	6.473	11.592	0.750
3	اجنبي	74,404,220,770	138,506,155,518	5.311	2.934	53.719	1.576
	المجموع	1,401,061,082,503	4,721,507,118,084				

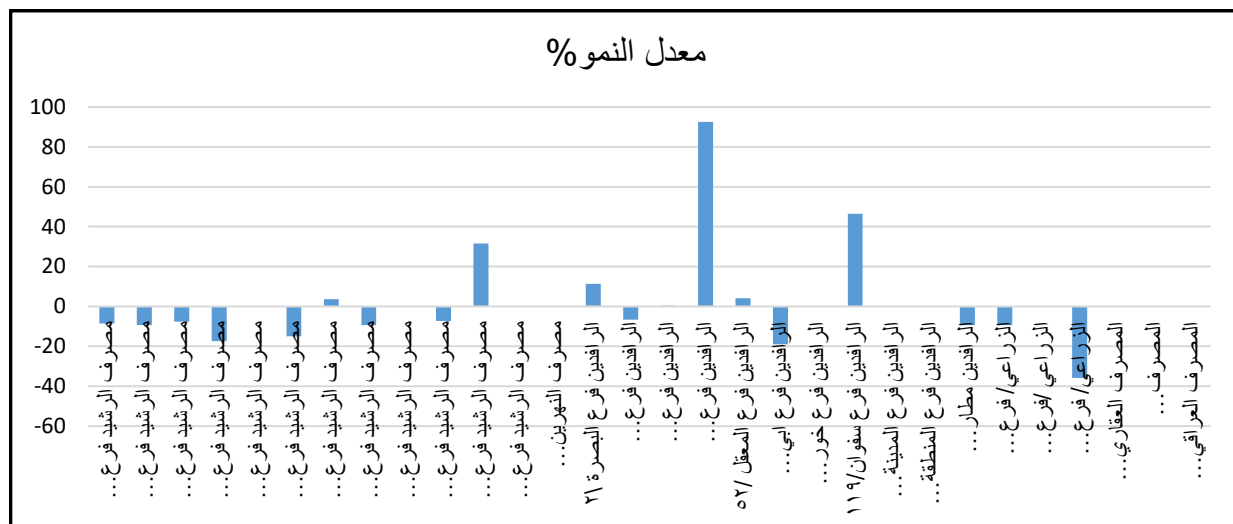
الجدول: من اعداد الباحث



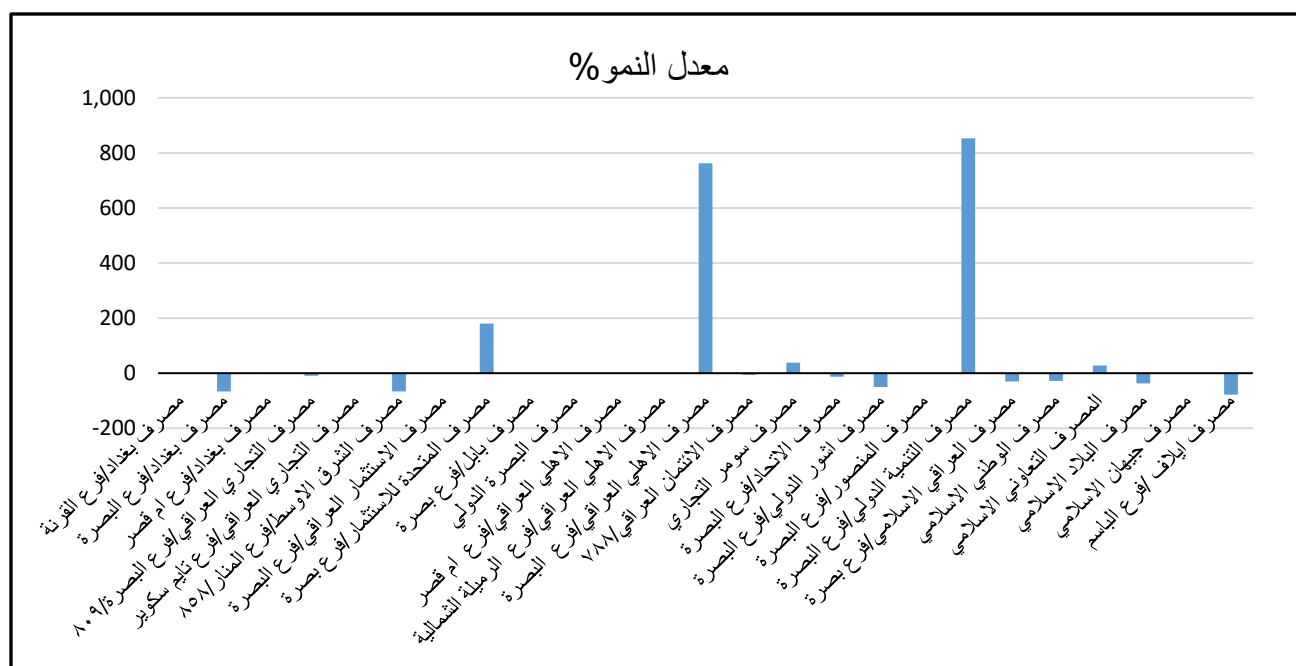
شكل رقم (3) المصارف الاجنبية



شكل رقم (4) المصارف الحكومية



شكل رقم (5) المصارف الاهلية



المصادر :-

- (1) إبراهيم الجزراوي، نادية النعيمي، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، ص 5
- (2) (2) انس المملوك، مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية، أطروحة في الاقتصاد المالي والنقدي لعام (2014)، ص 23
- (3) (3) عزيذ شياح عواد، كتاب دليل إدارة المخاطر المصرفية، طبعة في عام (2015)، ص 41
- (4) انس المملوك، مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية، أطروحة في الاقتصاد المالي والنقدي لعام (2014)، ص 24

www.cbi.iq